جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

أزمة إنهيار أسعار البترول و أثرها على الإقتصاد الجزائري للفترة (2010-2019)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- فقوس سمير
- خلالدة جمال

نوقشت أمام اللجنة المكونة من :

أ/ سردون مهدية	**أستاذة محاضرة ب – جامعة الجيلالي بونعامة**	**رئيسا**
أ/ بن عيشوبة رفيقة	**أستاذة محاضرة أ – جامعة الجيلالي بونعامة**	**مقررا**
أ/ مسعودي نادية	**أستاذة مساعدة " أ – جامعة الجيلالي بونعامة**	**ممتحنا**

السنة الجامعية :2019/2018

دعاء

اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا باليأس إذا فشلت

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب إذا حرمتني من النجاح اترك لي قوة العناد

حتى أتغلب على الفشل

وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الايمان

يا رب إذا أساءت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء لي الناس أعطيني شجاعة العفو

يا رب إذا نسيتك لا تنساني

اللـــهم آميـــــن

الاهداء

إلى كل من قال فيهما الخالق "وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى من أنار دربي

وعلمني كيف أغدوا في هذه الحياة وأتعلم الأدب والأخلاق

"أبي الحنون" حفظه الله لي وأطال الله في عمره

إلى الحضن الدافئ ومنبع الحب والعطاء

إلى من رافقتني بدعائها طوال حياتي

إلى التي وقفت دوما إلى جانبي

فرحت لفرحي وتألمت لألمي

إلى أغلى شيء في الوجود "أمي" حفظها الله وأطال في عمرها

إلى كل إخوتي وأخواتي

وكل أبناءهم حفظهم الله ورعاهم

جمـــال

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

ووصى بهما الحبيب وخير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

أهديكم سلاما لو رفع إلى السماء لكان قمرا منيرا

ولو نزل إلى الأرض لكساه سندسا وحريرا

ولو مزج بماء البحر لجعل الملح الأجاج عذبا فراتا سلسبيلا

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى مثلي الأعلى وأعز وأغلى ما أملك في الدنيا فبدونه الحياة ليس لها معنى "والدي" الغالي أطال الله في عمره

أبي أبي أبي

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ذات القلب الناصع بالبياض

إلى التي زادتني عزما وإرادة في النجاح إلى أغلى ما أملك في الوجود

"أمي" الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها

أمي أمي أمي

إلى زوجتي وشريكة حياتي حفظها الله لي ورعاها وإلى والديها الكريمين

إلى كل إخوتي وأخواتي

وكل أبناءهم حفظهم الله ورعاهم

وإلى أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعة

والحمد لله الذي وفقنا لهذا

سمير

كلمة الشكر

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في إعداد عملنا المشترك هذا

ونتوجه في هذا المقال بتقديم أسمى عبارات الشكر والتقدير

لأستاذتنا المحترمة بن عيشوبة رفيقة

التي أشرفت على توجيهنا بالرأي السديد والنصيحة القيمة

لنصل إلى جني ثمار هذا البحث القيم

كما يسرنا أن نشكر أعضاء اللجنة.

كما نوجه تحية تقدير خاصة لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل

سمير~جمال

الملخص:

قدعرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة ،متأثرة بعدة عوامل ،الأمر الذي أثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الوضع المالي للدولة. حيث يكتسب النفط أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ،باعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية ،التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية

ضمن هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري و مدى تأثره بالانهيار الذي شهدته أسعار البترول و الخروج بمجموعة من الحلول التي ستساهم في تجاوز هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية :النفط، الاقتصادالنفطي،أزمة بترولية ،انخفاض أسعارالنفط، الاقتصاد الجزائري .

Summary:

During the first decade of the 21st century, oilpriceswerecharacterized by sudden and sudden fluctuations and fluctuations, influenced by severalfactors, whichaffected the volume of oil revenues and thus the financial situation of the state. Whereoilis of great importance in the Algerian economy, as an economythat relies heavily on oil revenues, which are constantlychangingoilprices in world markets

Withinthisframework, the aim of thisstudyis to highlight the reality of the Algerian economy, its impact on the collapse of oilprices and the emergence of a range of solutions thatwillcontribute to overcomethiscrisis.

Keywords: oil, oileconomy, oilcrisis, lowoilprices, Algerian economy

الفهرس

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	III
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V-VI
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول:الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة	
تمهيد	05
المبحث الأول:الأزمات النفطية و أسبابها	06
المطلب الأول: الأزمات النفطية المختلفة	06
المطلب الثاني: أسباب إنهيار أسعار النفط الخام لسنة 2014	08
المطلب الثالث:آثارإنهيار أسعار النفط على الإقتصاد العالمي	13
المبحث الثاني:الدراسات و الأبحاث المرتبطة بموضوع دراستنا	17
المطلب الأول : الدراسة الأولى	17
المطلب الثاني : الدراسة الثانية	18
المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	20
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: آثار الأزمة على الإقتصاد الجزائري و الإستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمة	
تمهيد	23
المبحث الأول:الاقتصاد الجزائري و النفط	24
المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من المحروقات	24
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	28
المبحث الثاني : انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الوطني	32
المطلب الأول:انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الميزان التجاري	32

المطلب الثاني: إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة	35
المبحث الثالث : الحلول البديلة لإحتواء الأزمات النفطية	39
المطلب الأول : حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري و أهدافه	39
المطلب الثاني : إستراتيجيات تخطي التبعية النفطية في المدى القصير و المتوسط	41
المطلب الثالث : استراتيجيات المدى الطويل لتخطي التبعية النفطية	43
خلاصة الفصل	49
خاتمة	50
قائمة المراجع	56

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	احتياطيات الجزائر من النفط و الغاز للفترة ما بين 2006 و 2015	24
.2	عدد الاكتشافات في مجال المحروقات في الجزائر (2003 -2014)	25
.3	إنتاج النفط و الغاز في الجزائر في الفترة ما بين 2006 إلى 2015	26
.4	أسعار صادرات المحروقات من قبل الجزائر خلال الفترة ما بين 2008 و 2015	27
.5	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة ما بين 2008 و 2015	29
.6	تطور نسبة الجباية البترولية من ايردات الميزانية الكلية في الجزائر للفترة ما بين 2008 و 2014	30
.7	مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية (2008- 2015)	31
.8	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	33
.9	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2008-2015)	34
.10	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2008-2015	35
.11	نسبة الجباية البترولية و العادية إلى الإيرادات الكلية	36
.12	تطور نفقات التجهيز و التسيير خلال الفترة (2010-2015)	37

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	أثر الأزمات على أسعار النفط	07
.2	مؤشرات أهم المواد الأولية خلال 2014	08
.3	تطور العرض والطلب على النفط إلى غاية الربع الثاني من سنة 2015	10
.4	تطور إنتاج الو.م.أ من النفط الصخري	11
.5	تطور إنتاج النفط للمملكة العربية السعودية، الو.م.أ وروسيا	11
.6	تكلفة إنتاج برميل النفط	13
.7	التغيرات في اجمالي الناتج المحلي العالمي	14

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	احتياطيات الجزائر من النفط و الغاز للفترة ما بين 2010 و 2016	18
.2	عدد الاكتشافات في مجال المحروقات في الجزائر (2003 -2014)	19
.3	إنتاج النفط و الغاز في الجزائر في الفترة ما بين 2010 إلى 2016	20
.4	أسعار صادرات المحروقات من قبل الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و 2017	21
.5	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة ما بين 2008 و 2015	23
.6	تطور نسبة الجباية البترولية من ايردات الميزانية الكلية في الجزائر للفترة ما بين 2010 و 2017	24
.7	مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية (2010- 2017)	26
.8	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	28
.9	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	30
.10	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010-2017)	31
.11	نسبة الجباية البترولية و العادية إلى الإيرادات الكلية	33
.12	تطور نفقات التجهيز و التسيير خلال الفترة (2010-2015)	34

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	أثر الأزمات على أسعار النفط	03
.2	مؤشرات أهم المواد الأولية خلال 2014	04
.3	تطور العرض والطلب على النفط إلى غاية الربع الثاني من سنة 2015	05
.4	تطور إنتاج الو.م.أ من النفط الصخري	06
.5	تطور إنتاج النفط للمملكة العربية السعودية، الو.م.أ وروسيا	07
.6	تكلفة إنتاج برميل النفط	08
.7	التغيرات في اجمالي الناتج المحلي العالمي	09

مقدمة

التوطئة

لقد تميز القرن الواحد و العشرين بكونه عصر النفط بحيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد إستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية و في كل المجالات، كما أصبحت الصناعة النفطية من أبرزالأنشطة الصناعية الحديثةللاقتصاد العالمي، وحقيقة ذلك تظهر من خلال توسع و تضاعف معدلات إنتاجه و استهلاكه، عن طريق السوق النفطية فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقالبالاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة إلى الفحم، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، و ارتفاع تكلفتها مقارنة بالنفط ،

و قد لازمت الصناعة النفطية أزمات متلاحقة مست أسعار النفط ، و مرت السوق النفطية بالعديد من التقلبات و التحديات و الأزمات خلال العقود الماضية تأثرت بها الدول المنتجة وكذا المستهلكة، أثرت في نموها و إستقرارها فمن أزمة 1973 إلى أزمة 1980 مرورا بأزمة 1990 إلى أزمة منتصف 2014.

رغمالتعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع أسعار البترول خلال الألفية الثانية إلا أنها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014 لتبرز إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري من جديد.

أولا / إشكالية الدراسة :

و على ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس:

ما مدى تأثير ازمة انخفاض أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي العوامل التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط سنة 2014 ؟
- ما تأثيرإنخفاض أسعار البترول على الميزان التجاري للجزائر ؟
- ما تأثيرانخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة الجزائرية؟
- ما تأثير أزمة انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري؟

ثانيا / فرضيات الدراسة :

إن معاجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات و التي هي :

- من أهم أسباب إنخفاض أسعار النفط هو إختلال كفة العرض و الطلب العالميين .
- يرتبط الإقتصاد الجزائري إرتباطا كبيرا بقطاع المحروقات و لذلك فإنخفاض اسعار البترول له تأثير على مختلف موازينها الإقتصادية مثل : الناتج الإجمالي ، الميزان التجاري ، الميزانية العامة ، التي هي موضوع دراستنا .
- يعد صندوق ضبط الموارد الذي أنشأته الجزائر تزامنا مع إرتفاع أسعار النفط في بداية الألفية إستلراتيجية غير فعالة في مواجهة إنخفاضات اسعار النفط في الجزائر .

ثالثا / مبررات إختيار الموضوع :

إن دوافع و أسباب إختيار الموضوع ترجع إلى :

- رغبة شخصية للبحث في موضوع البترول المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر و المضمون التي تحكمه ،
- تنمية المعارف الشخصية حول هذا الموضوع ،
- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع، و أن أي انخفاض ينعكس بالسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى،
- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس مجال الاقتصاد.

رابعا/ أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى :

- إظهار مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري.
- إظهار مدى تأثر الإقتصاد الجزائري بإنخفاض أسعار النفط .
- إظهار أهم الأسباب التي أدت لانهيار أسعار النفط لسنة 2014.

خامسا / أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية النفط في العالم و تكمن أهميتها باعتبارأسعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الإقتصاد الوطني، و إيجاد مصادر إقتصادية بديلة عن النفط في الجزائر، و إضافة إثراء للبحث العلمي و المكتبة الجامعية .

سادسا / حدود الدراسة :

يمكن تقسيمها إلى حدود موضوعية ، مكانية و أخرى زمانية ،

- **الحدود الموضوعية :**إهتمت الدراسة بمواضيع أزمة إنخفاض أسعار النفط ، و نعني بهذه الازمة هي الوضع الذي اوجده الانخفاض الكبير جدا في أسعار النفط منذ 2014، و اقتصرت دراستنا على دراسة تأثير إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري .
- **الحدود المكانية** شملت الدراسة دولة الجزائر .
- **الحدود الزمانية :**ركزت الدراسة في اغلبها على الخمس سنوات الأخيرة أي منذ النصف الثاني من سنة 2014 الى الان .

سابعا / منهج الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة و المعالجة السليمة للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتقديم نظرة عامة على الاقتصاد النفطي ووصف تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصادالجزائري .

ثامنا / صعوبات الدراسة :

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبة الجامعة
- ضيق الوقت

تاسعا / هيكل البحث :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين :

حيث تطرقنا في الفصل الأول الأزمات البترولية و تشخيص أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 2014، وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ومناقشتها .

أما الفصل الثاني تناولنا فيه مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري و آثارانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى الاستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمة.

الفصل الأول :

الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة

تمهيد :

يعد النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم و يشكل سلعة إستراتيجة دولية تكمن أهميتها في الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءت هوسهولة نقله وتوزيعه، عرفت أسواق النفط العالمية عدة تطورات أفقدت من معادلة العرض والطلب دورها في تحديد الأسعار، حيث هناك تداخل ما بين عوامل اقتصادية وسياسية تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام. خلال النصف الثاني من سنة 2014 عرفت أسعار النفط انهيار حاد ومستمر، بل وأيضا متسارع، حيث فقد النفط أكثر من 50% من قيمته، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها المؤقت في سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية. هذا الانخفاض الكبير للأسعار جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتسجل ميزانياتها عجز، وهي التي بنيت على أساس سعر مرجعي يفوق الـ 90 دولار، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر. حيث تمثل المحروقات 98% من الصادرات و35% من الناتج الداخلي الخام، في حين تمثل الجباية البترولية ما نسبته 60% من ميزانية الدولة. يرى الكثير من الخبراء أن انهيار الأسعار بهذا الشكل المفاجئ والسريع ما هو إلا نوع جديد من الحرب يطلق عليها "حرب النفط"، و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : الأزمات النفطية وأسبابها.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الأزمات النفطية وأسبابها

المطلب الأول :الأزمات النفطية المختلفة

أولا : الأزمات السابقة

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة، هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أو انخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبا على

الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول. وفيما يلي نتناول أهم السنوات التي انخفضت وارتفعت فيها أسعار النفط:[1]

- **1973 الحرب العربية الاسرائيلية:** بعد 10 أيام من اندلاع الحرب أي 16 أكتوبر، قررت 6 دول أعضاء في الأوبك رفع أسعار النفط بـ 70% لأول مرة منذ تأسيس المنظمة سنة 1960، حيث وصل سعر البرميل في شهر ديسمبر 11.65 دولار (ما يكافئ حوالي 60.2 دولار سنة 2016).
- **1979 الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية:** انخفض الإنتاج العالمي مسببا بذلك ارتفاع في الأسعار، حيث وصل النفط الخام إلى 40 دولار (ما يكافئ حوالي 126 دولار سنة 2016)، اضطرت الدول المستهلكة خلال هذه الفترة وضع سياسة توفير الطاقة وتنويع مصادرها لتقليص النفقات.
- **1986 انهيار الأسعار:** أدى الركود الاقتصادي العالمي إلى انهيار الأسعار بداية من شهر ديسمبر 1985، فرغم محاولات الأوبك إعادة التوازن للسوق بتخفيض الإنتاج إلا أن السعودية رفضت لعب دور المنتج المرجح وصرحت أنها ستدافع عن حصتها في السوق أمام باقي المنتجين، علاوة على هذا فقد قدمت تخفيضات كبيرة ساهمت بانخفاض أسعار النفط الخام إلى 8 دولار للبرميل (ما يكافئ حوالي 17.2 دولار سنة 2016). ملزمة الدول خارج الأوبك بتخفيض إنتاجها، ليرتفع بعدها الخام إلى ما فوق 40 دولار (ما يكافئ حوالي 71.1 دولار سنة 2016) مع اندلاع حرب الخليج 1990.
- **1997 الأزمة الآسيوية:** قرار الأوبك غير السليم برفع الإنتاج بـ 10% متجاهلة الأزمة الآسيوية أدى إلى انهيار الأسعار بـ 40% لتصل نهاية 1998 إلى أقل من 10 دولار للبرميل (ما يكافئ حوالي 14.5 دولار سنة 2016)، تطلب الأمر سنة ونصف حتى تمكنت المنظمة من تخفيض الإنتاج بالرغم من تزايد الطلب ليرتفع سعر البرميل إلى 32 دولار (ما يكافئ حوالي 43.7 دولار سنة 2016).

ثانيا : الأزمات الحديثة

- **2004-2007 الصدمة النفطية الثالثة:** نتيجة العوامل الجيوسياسية المتمثلة في صراع الشرق الأوسط، بالإضافة للهجمات الارهابية في العراق والأزمات الاجتماعية في كل من نيجيريا وفنزويلا، تعدى الخام سقف الـ 50 دولار شهر أكتوبر 2004 (ما يكافئ حوالي 62.4 دولار سنة 2016). لترتفع الأسعار أكثر بعد إعصار KATRINA على خليج المكسيك، ليصل البرميل إلى 70 دولار في أوت 2005 (ما يكافئ حوالي 84.2 دولار سنة 2016).
- **2008 أزمة الرهن العقاري:** مع انفجار أزمة الرهن العقاري واتساع مجالها لتصبح أزمة اقتصادية عالمية وتراجع الاستهلاك العالمي أدى في مدة 5 أشهر بفقدان النفط الخام ثلثي قيمته ليصل في ديسمبر 2008 إلى 32 دولار (ما يكافئ حوالي 36 دولار سنة 2016).
- **2014 الأزمة النفطية:** منذ صيف 2014 عرفت أسعار النفط الخام تراجع حاد، سريع ومتواصل ليصل 2015 إلى ما دون الـ 50 دولار.

ويمكن تلخيص الأزمات النفطية عبر المراحل المختلفة في الشكل التالي:

الشكل (1): أثر الأزمات على أسعار النفط

[1]-Adrien. K, **Petite Histoire des Crises**, Publié sur : http://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Les-chocs-p%C3%A9troliers.pdf (20/07/2017)

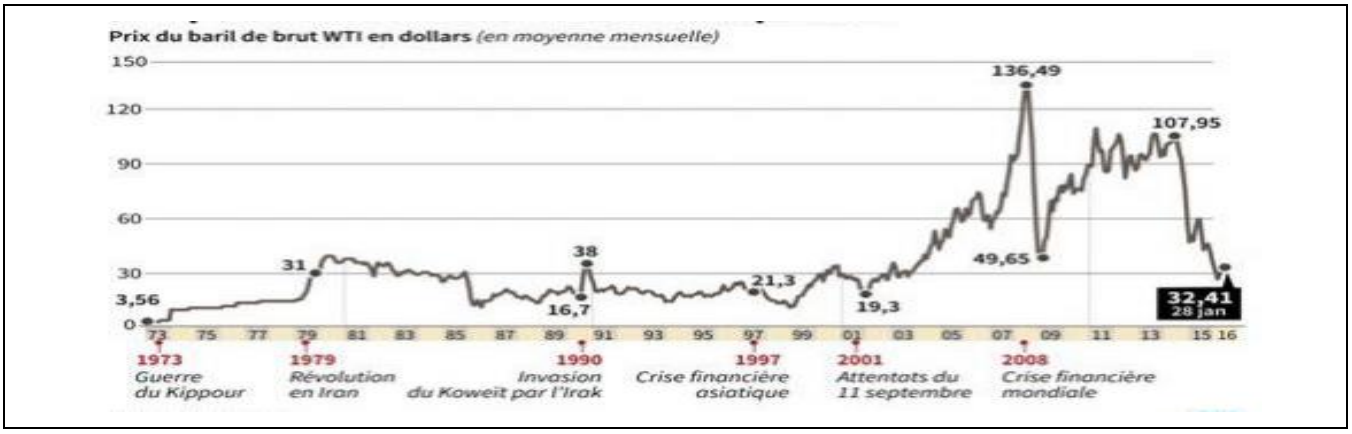

Source: EIA, **What drives crude oil prices?**, US energy information administration, Washington, DC, USA, March 2016, p2.

المطلب الثاني : أسباب انهيار أسعار النفط الخام سنة 2014-2016

من خلال ما تم سرده تبين أن تقلبات أسعار النفط الخام لم تكن كنتيجة لعامل واحد فقط، بل تنوعت ما بين الأسباب الاقتصادية، الجيوسياسية وعوامل أخرى بعيدة عن مجال الطاقة. مع بداية 2015 انهارت أسعار النفط الخام ما دون الـ 50 دولار بعد أن توقع الخبراء قبل 8 سنوات وصولها إلى 200 دولار، يرى الكثير من الخبراء أن الوضع يختلف عما كان في سنة 2008، أين كان تراجع الطلب السبب الرئيسي وراء انهيار الأسعار.

أ. **عوامل العرض والطلب:** الدراسة التي نشرها صندوق النقد الدولي بعنوان "سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخرا"، إلى أن هناك عوامل تختص بها سوق النفط دون غيرها، حيث أن تراجع الأسعار مس أيضا المعادن، والتي عادة ما تتأثر بالنشاط الاقتصادي العالمي أكثر من أسعار النفط ولكن تراجعها كان أقل بكثير من النفط، خلصت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار النفط مبررة بتراجع الطلب بما نسبته ما بين 20% و35%، وحوالي 60% عوامل مرتبطة بالعرض[1]. ويمكن توضيح العلاقة ما بين النفط والغذاء والمعادن في الشكل التالي:

الشكل (2): مؤشرات أهم المواد الأولية خلال 2014

[1]- Rabah AREZKI et Olivier BLANCHARD, **Seven questions about the recent oil price slump**. Publié sur : http://www .blogs.imf.org (20/07/2017)

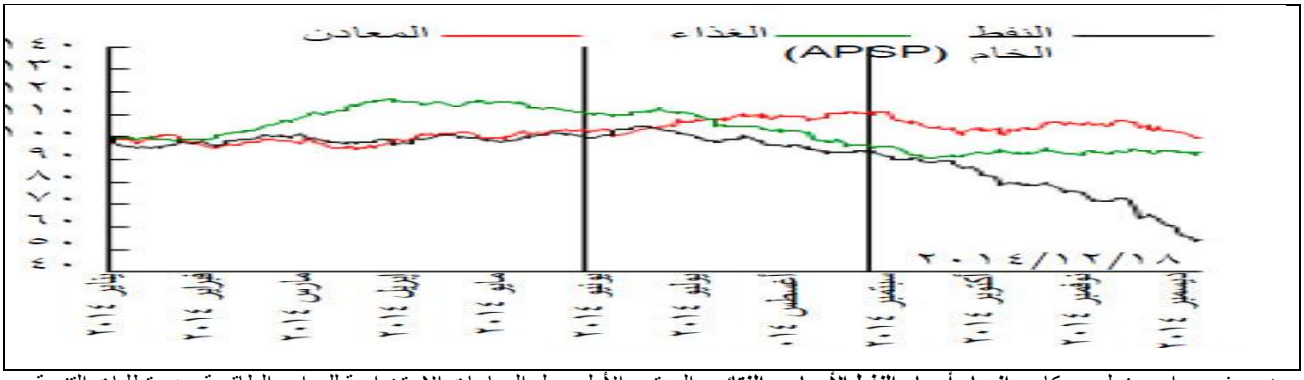

المصدر : فريد راهم ونبيل بوركاب، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف السنة 2015 ص 12

أ. **تراجع الطلب:** منذ ثلاث سنوات عرف النمو الاقتصادي للصين بطئ مقارنة مع السنوات السابقة، أي تغير في هيكل الاقتصاد الصيني من شأنه التأثير على الاقتصاديات الأخرى، حيث تنخفض الصادرات الصينية وبالتالي انخفاض أسعار المواد الأولية، تمثل الصين 54% من الطلب العالمي على الألمنيوم و50% من النيكل والنحاس، في حين أن الأثر سيكون أقل على أسعار النفط أين لا يمثل طلب الصين إلا 12% من الطلب العالمي[1]، من جهة أخرى أشارت بيانات الربع الأول من سنة 2015 إلى انخفاض واردات اليابان من النفط الخام (يشكل الطلب الياباني 4% من إجمالي الطلب العالمي على النفط) نتيجة إعادة تشغيل مفاعلين نوويين وتوقع إعادة تشغيل 3 مفاعلات أخرى في سنة 2016 (يوجد 43 مفاعل نووي في اليابان، مع اتخاذ اليابان اجراءات لإعادة تشغيلها بعد حادثة فوكوشيما)، هذه الطاقة البديلة من شأنها الضغط أكثر على طلب النفط العالمي حيث انخفضت الواردات من 309 4 مليون برميل يوميا سنة 2014 إلى 150 4 مليون برميل سنة 2015، في حين ارتفع الطلب الدولي بنسبة 1.9% من 049 92 مليون برميل يوميا سنة 2014 إلى 109 93 مليون برميل يوميا.[2]

ب. **ارتفاع العرض:** خلال سنة 2015 ارتفاع بنسبة 3.2% بإجمالي 670 91 مليون برميل مقارنة بسنة 2014 أين كان الإنتاج الاجمالي 834 88 مليون برميل، بالنسبة لمنظمة الأوبك الارتفاع كان بنسبة 4.2% بإجمالي 226 38 مليون برميل بعد أن كان 652 36 مليون برميل، من جهة أخرى سجل الإنتاج الروسي ارتفاع بنسبة 1.2% بإنتاجها 980 10 مليون برميل يوميا، أما المملكة العربية السعودية فقد سجلت زيادة في الإنتاج بنسبة 4.6% متخلية عن دورها كمنتج مرجح لإعادة التوازن للسوق والذي ارجعه الخبراء لرفع العقوبات على ايران، والتي انتجت 920 3 مليون برميل يوميا بزيادة تقدر بـ 4.5%، هذا بالإضافة إلى استئناف الإنتاج في العراق ليصل إجمالي الإنتاج اليومي إلى 031 4 مليون برميل بزيادة نسبتها 22.9%. والشكل التالي يوضح لنا حجم تطور العرض والطلب على النفط من الربع الأول لسنة 2009 إلى غاية الربع الثاني من سنة 2015 وحجم التغير في المخزون الناتج عن ذلك:

[1]-Société générale, **Estimation de l'impact d'un ralentissement chinois sur l'économie mondiale**, Econote, N°32, Chine, 2016, p04.
[2]-BP,**Statistical Review of World Energy**,Publié sur : http://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf (06/05/2019)

الشكل (3): تطور العرض والطلب على النفط إلى غاية الربع الثاني من سنة 2015

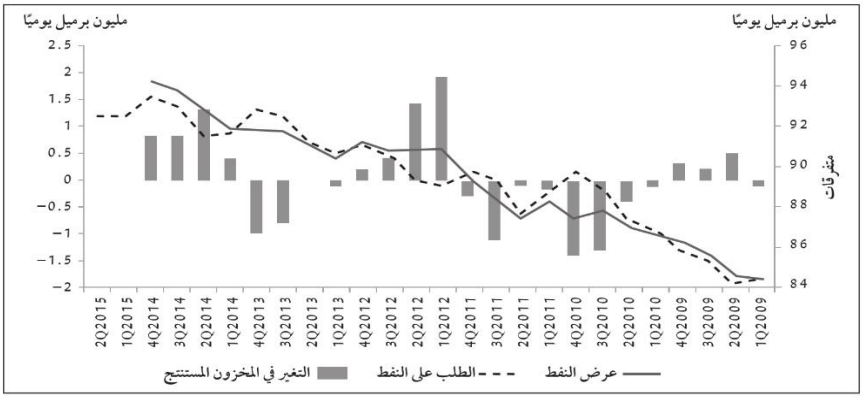

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة ، تقرير الأمين العام السنوي ، 2015

يبدو أن حالة عدم الاستقرار التي اكتنفت منطقة الشرق الأوسط منذ انفجار ثورات الربيع العربي أبقت الأسعار مرتفعة فترة أطول مما ينبغي بموجب حقائق قوى العرض والطلب على أرض الواقع. فلما استقرت إمدادات النفط نسبيًا من المناطق المضطربة سياسيًا في الشرق الأوسط، بدت الزيادة في المعروض من النفط في الأسواق مفاجئة، الأمر الذي أدى إلى هبوط حاد في الأسعار.

ج. **إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للطاقة في العالم، حيث تعتمد على إنتاجها المحلي إضافة إلى استيراد أنواع الطاقة المختلفة لتغطية العجز، ولذلك اتجهت لتبني استراتيجية تأمين الطاقة من خلال زيادة مخزونها الاستراتيجي من النفط وتنويع مصادر الطاقة البديلة كخلايا الوقود الهيدروجينية والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، الرياح والمياه، بالإضافة إلى بناء العديد من محطات استخراج النفط والغاز الصخريين، وتطوير وسائل التنقيب والتكنولوجيا المستخدمة في استخراجهما، الذي يمكن ملاحظته في الشكل الموالي:

الشكل (4): تطور إنتاج الو.م.أ من النفط الصخري

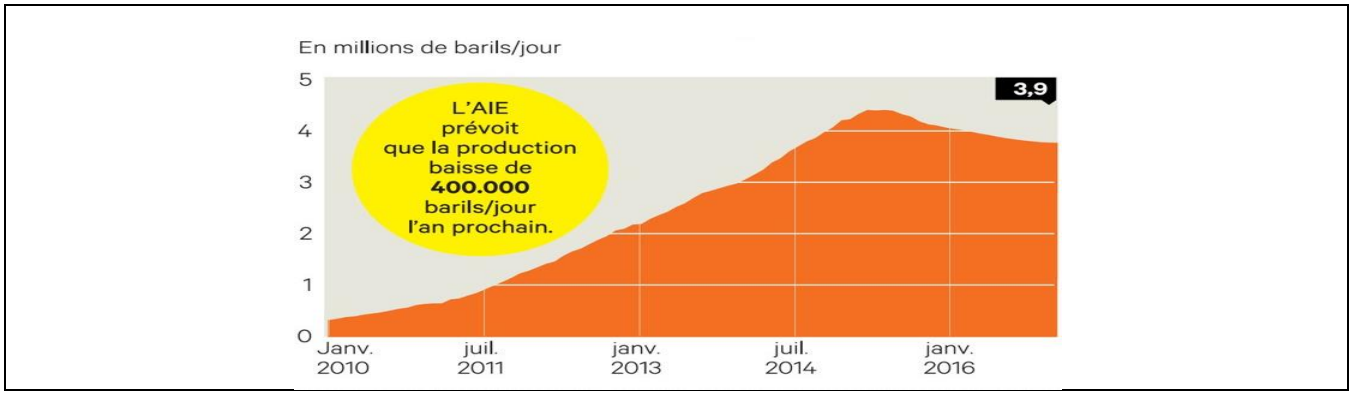

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الأمين العام السنوي ، 2015

فقد كشفت منظمة أوبك أن متوسط إنتاج الدول الأعضاء بها من النفط الخام ارتفع في سنة 2014 بنسبة 3% مقارنة بسنة 2013، مشيرة إلى أنه في سنة 2014 كانت الدول الثلاث الأولى المنتجة للنفط الخام في العالم هي: السعودية ثم روسيا ثم الولايات المتحدة. لتصبح فيما بعد الو.م.أ أكبر منتج للنفط على مستوى العالم من حيث حجم الإنتاج، وهكذا تنتج أمريكا اليوم أكثر مما تقوم بإنتاجه المملكة العربية السعودية وروسيا. هذا التطور السريع لصناعة البيتروكيماويات الأمريكية قد انعكس بصورة جذرية على قطاع الطاقة العالمي. حيث وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى الإنتاج الذي يعادل 11.5 مليون برميل يوميا، ما نلاحظه في الشكل الموالي:

الشكل (5): تطور إنتاج النفط للمملكة العربية السعودية، الو.م.أ وروسيا

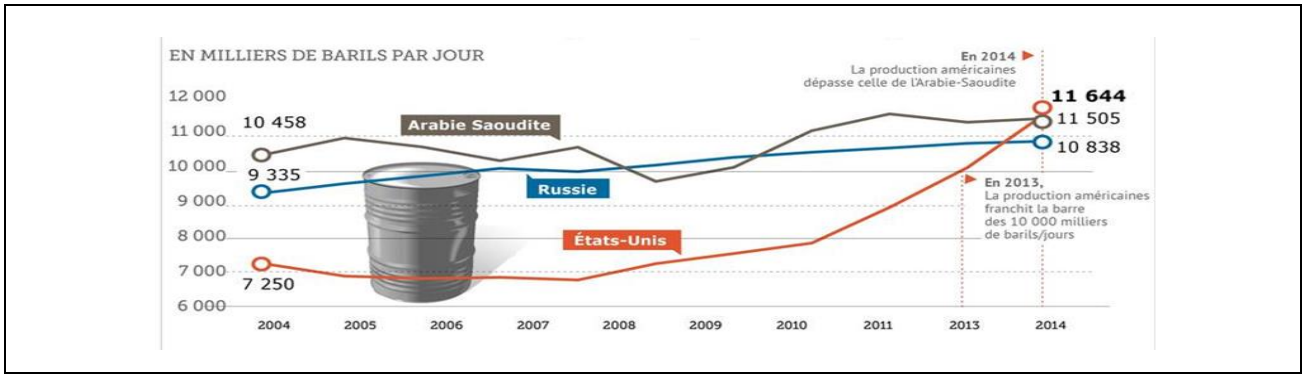

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة ، تقرير الأمين العام السنوي ، 2015

د. **الاعتبارات الجيوسياسية:** لعبت الاعتبارات غير الاقتصادية أو الجيوسياسية دورا كبيرا في انهيار الأسعار سنة 2014، حيث أن المملكة العربية السعودية خفضت أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال 3 أشهر متتالية، كما باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" كما خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10%، عللت المملكة هذه الاستراتيجية بمحاولتها المحافظة على زبائنها أو كسب زبائن جدد، كما رفضت تخفيض الإنتاج[1]. ويرى Thomas Friedmanفي مقال منشور

[1]- فريد راهم ونبيل بوركاب، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015،ص7.

له بجريدة نيويورك تايمز في 2014/10/14 إلى أن هناك تحالف أمريكي سعودي ضد كل من إيران وروسيا، وأنه في حال نجاح هذا التحالف فإن ميزانية كل من موسكو وطهران لن تستطيع تغطية مصاريفها وبالتالي انهيار الاقتصاد.[1]

من جانب آخر، تحاول مجموعة من الدول بقيادة الو.م.أ فرض حصار مالي على بعض الدول التي تعاني اضطرابات ونزاعات أمنية عارمة، أضحت هناك فوضى في سوق البترول نتيجة لهذه الاضطرابات والنزاعات، ما يعرف بتنظيم الدولة الاسلامية "داعش" أصبحت هناك قنوات بيع غير رسمية (سوق موازي وبأسعار منخفضة) كما هو الحال في ليبيا، سوريا، العراق[2]. الذي يكون قد تمكن من ايجاد قنوات لتصريف النفط العراقي الذي يسيطر عليه، وهو ما صرحت به Jana Hybaskova سفيرة الاتحاد الأوربي في العراق أمام البرلمان الأوربي بأن هناك دول أوربية للأسف تشتري النفط من داعش، السفيرة رفضت تقديم أسماء ولكن الأمر ليس كما يبدو عليه، بمعنى أن الشراء لا يكون مباشرة من المصدر.

هناك فرضية تقول بأن السعودية تعمدت تخفيض الأسعار بسبب خلافاتها مع كل من إيران وروسيا من جهة ومن جهة ثانية محاولتها محاربة النمو في الإنتاج غير التقليدي للنفط الصخري المنتج من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكلفة استخراج هذا النوع من النفط حوالي 40 دولار، وانهيار الأسعار إلى أقل من هذا المستوى سيجعل من عملية استخراجه عملية خاسرة الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الإنتاج وبالتالي إعادة التوازنللسوق، خاصة وأن تكلفة استخراج النفط في السعودية تقريبا هي الأقل بحوالي 9.9 دولار للبرميل. كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (6): تكلفة إنتاج برميل النفط

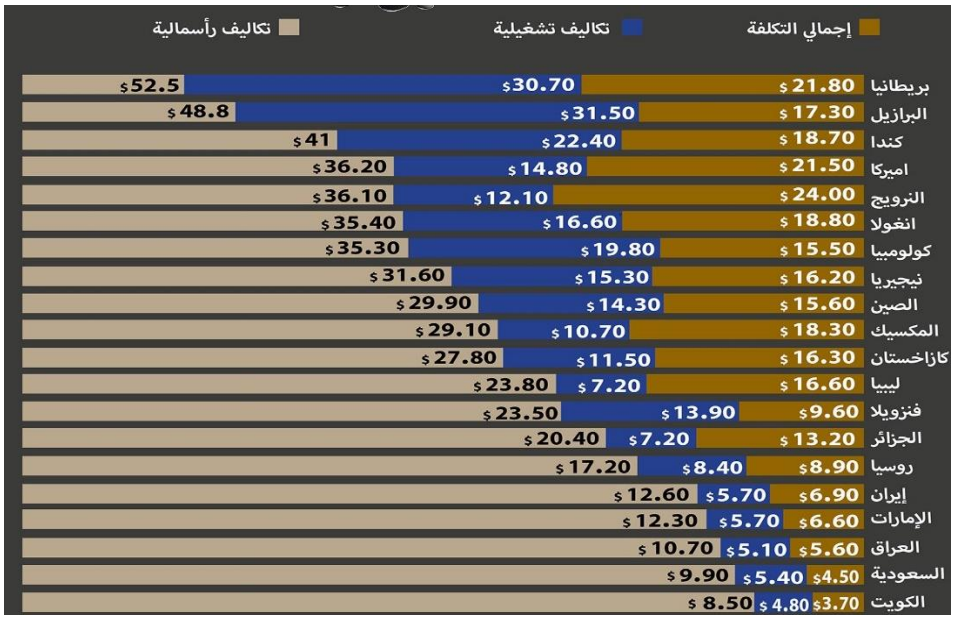

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة ، تقرير الأمين العام السنوي ، 2015

بالإضافة لما تم ذكره فقد كان لاستئناف الإنتاج في ليبيا أثر على زيادة الإنتاج العالمي في حقل الشرارة بـ 200 000 برميل يوميا. وتسويق النفط الكردي الذي طالما منعت العراق من تسويقه.

[1]-Friedman.T,**A Pump War?.**Publié sur : https://www.nytimes.com/2014/10/15/opinion/thomas-friedman-a-pump-war.html?partner=&_r=0 (05/05/2019)

[2] -سليم مجلخ ،**دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 سبتمبر2015**،مجلة دراسات ،جامعةالأغواط،عدد 44، 2016،ص124.

المطلب الثالث: آثار انهيار أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

لقد إنخفضت أسعار النفط من 115 دولارا في بداية سنة 2014 للبرميل لتصل في جويلية 2014 إلى نحو 26 دولارا في بداية سنة 2016 ، و أستمرت في الهبوط رغم تقارير افادت بإنخفاض عدد منصات الاستكشاف في العديد من دول العالم التي إرتفعاإنتاجها بصورة كبيرة للسنوات الماضية

إن تراجع اسعار النفط و منتجاته سيقود إلى رفع معدلات النمو العالمي ن حيث سيستفيد المستهلكون سواء كانوا أسرا او شركات من تراجع أسعار النفط وينفقون على سلع و خدمات أخرى ، ما يزيد من الطلب على باقي السلع و الخدمات و يرفع معدلات النمو العالية . حيث أن إنخفاض أسعار النفط إنخفاضا دائما بمقدار 10% (مدفوعا بعوامل العرض) يؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بما يقارب 0.2 % و في هذه الحالة مساهمة مكونة العرض في إنخفاض الأسعار بنحو 25 % و تعني هذه التقديرات زيادة الناتج الإجمالي بنحو 0.5 % .

الشكل (7): التغيرات في اجمالي الناتج المحلي العالمي

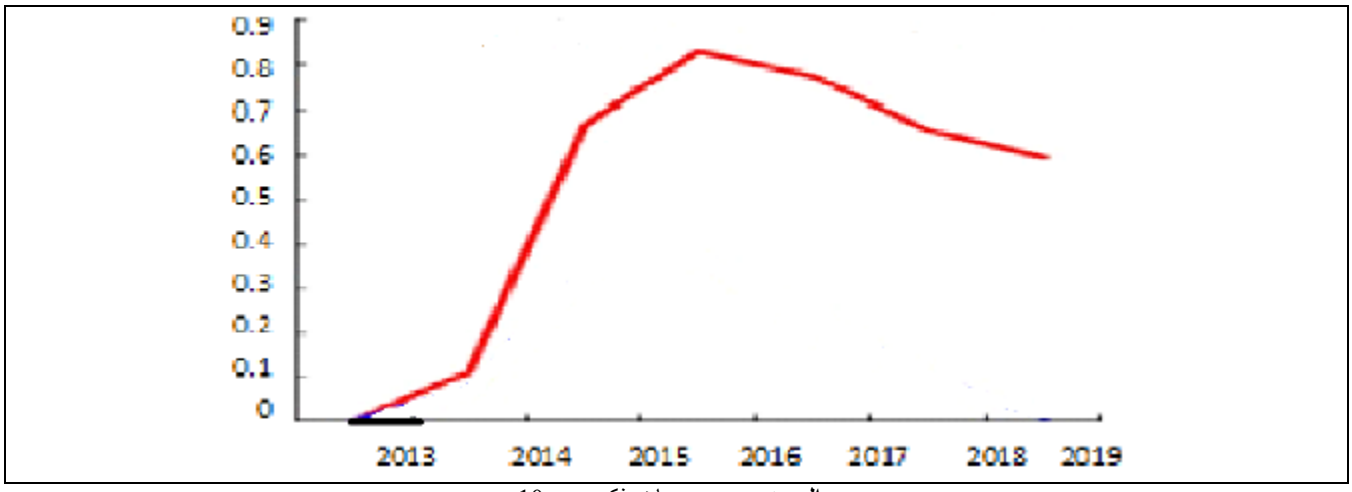

المصدر : مرجع سابق ذكره، ص10

يوضح الشكل 7 بعنوان التغيرات في اجمالي الناتج المحلي العالمي ، نتائج التغيرات بالنسبة المئوية لإجمالي الناتج العالمي وينطوي هذا الوضع في ظل الإنخفاض ليصل إلى 0.6% في سنة 2019[1]

تشير بعض الدراسات إلى أن كل ركود اقتصادي عالمي منذ السبعينيات كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط إلى الضعف، وأنه كلما انخفضت فيها الأسعار إلى النصف وبقيت كذلك مدة ستة أشهر أو أكثر من ذلك، أدى ذلك إلى تحفيز النمو من أجل ذلك، من المتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط الحالي إيجابيًا في الاقتصاد العالمي عمومًا، وإن كان هذا التأثير موسومًا بالتباين بين الدول المصدرة والدول المستوردة، في هذه الفترة التي

[1]راهم فريد و بوركاب نبيل ، إنهيار أسعار النفط أسباب ونتائج ، **السياسات الإستخداماتية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية** ، جامعة سطيف 2015 ص 10

يعاني فيها الاقتصاد العالمي ركودًا منذ انفجار الأزمة المالية العالمية في سنة 2008. والذي ننظر إليه من وجهة نظر الدول المصدرة والمستوردة له كما يلي:[1]

1. أثر إنخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة

إن أثر إنخفاض أسعار النفط سيكون إيجابيا في معظم الحالات ، ولا سيما في الدول المستوردة المتقدمة (الولايات المتحدة، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند، وإندونيسيا... وغيرها)، من خلال القنوات التالية:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاكات القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عدد من القطاعات (المواصلات، والزراعة، والصناعة، وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها، كالبتروكيماويات والألمونيوم والورق؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

وفيما يلي ننظر في الولايات المتحدة بوصفها أكبر مستهلك للنفط:

تتباين آثار انخفاض أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين في الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلكة للنفط، فهي إيجابية وسلبية في آن. ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي من خلال التوفير في فاتورة استهلاك الوقود وخفض تكاليف الصناعات والمنتوجات التي تتطلب استخدام مكثفًا للطاقة. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات. لكن الأثر سيكون سلبيًا في الولايات المنتجة (تكساس وداكوتا وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي. عموما، سيكون الأثر إيجابيا في معظم الولايات المتحدة، فهناك 42 ولاية مستهلكة، في مقابل 8 ولايات منتجة.

2. أثر إنخفاض اسعار النفط على الدول المصدرة

سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في الدول المصدرة له سلبيًا، عموما، الأمر الذي يعكس ما يحدث في الدول المستوردة (وإن يكن التركيز عادة في الصادرات أكثر منه في الواردات، أي أن الدول المصدرة هي أكثر اعتماد على النفط، وأكثر تأثرًا به)، لكن ذلك سيكون بدرجات متفاوتة بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مدخلات الميزانيات الحكومية في هذه الدول. عموما ستنخفض عوائد الدول المصدرة، وستكون ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط (عجز)، فضلاً عن انخفاض أسعار الصرف في بعضها (روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا) وهناك مخاطر على الاستقرار المالي، لكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتداخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال).

أ. وفي حال بقاء أسعار النفط فترة طويلة عند 60 دولار للبرميل الواحد فإن بعض الاقتصاديين يشير إلى احتمال حدوث انهيار في روسيا، واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبرى في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية. وفيما يلي ننظر في نموذجين متمثلين في دولتين بوصفهما مصدرتين للنفط:

[1] -خالد بن راشد الخاطر ،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ،بحوث الدورة الأول لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية،بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2014،ص ص 476-480.

ب. **روسيـــا:** هي أكبر منتج للنفط في العـــــالم (أكثر من 10 ملايين برميل يوميا) وتمثل الطاقـــة 25% من الناتج، و70% من الصادرات، و50% من الدخل الحكومي، ويراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين 90 و 100دولار. وسيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي، وانهيار للروبل يؤدي إلى حدوث إرباك في روسيا وخروج رؤوس الأموال، وارتفاع في معدلات التضخم المستورد بسبب ضعف الروبل، دفع ذلك المصرف المركزي الروسي إلى رفع أسعار الفائدة لدعم العملة الوطنية. لكن إضافة إلى أن هذه السياسة قلما نجحت في التجارب السابقة للدول، فإنها ستزيد الاقتصاد انكماش.

ج. **إيران:** بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد عامين من الركود الاقتصادي. لكن انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى ارتفاع سعر النفط التعادلي للميزانية الإيرانية (أكثر من 120 دولار)، والحصار المفروض على صادراتها النفطية، من العوامل التي ستشكل ضغطا كبيرًا على الميزانية الإيرانية، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة، ربما من خلال خفض دعم الوقود، وهذا أمر غير مقبول شعبيًا.

المبحث الثاني : الدراسات والأبحاث المرتبطة بموضوع دراستنا

لا شك أن لموضوع البترول اهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في تناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال لا حصر .

المطلب الأول : الدراسات والأبحاث العلمية السايقة الخاصة بالدراسة

1- مذكرة الطالبة مشدن وهيبة [1] ، بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي من خلال فترة 1973-2003

و التي تطرقت إلى المتغيرات الإقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية و إنعكاساتها على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982 و حرب الأسعار و أبعادها على الإقتصاد العربي من سنة 1986

[1] مشدن وهيبة **أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** رسالة الماجيستر فرع النقود والمالية جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005-2004

إلى غاية 2003 بالإضافة إلى التحديات و مستقبل البترول العربي في ظل معطيات الإقتصاد العالمي الحديث و هذا حسب الإشكالية المطروحة ، ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي ؟ و من خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج التالية :

إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار ، أي انها لم تنجح لحد الآن في الوصول إلى نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول .

نجاح دول المراكز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفعالية شديدة و قد أثبتت الإنهيار المدروس للخام 1986 م بجدارة هشاشة الإقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الإيجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل ،

و لهذا إن التنمية و العلاقات الإقتصادية العربية خلال السنوات الماضية إرتكزت على أسعار البترول و عائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الإقتصادية العربية من جهة و المخاطر التي تمثلها من جهة أخرى

2- **مذكرة قويدري قوشيح بوجمعة**[1] بعنوان : إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، و من خلال طرحه للإشكالية التالية ماهي إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية في الجزائر ، من أجل الإلمام بالموضوع و الإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية و الإقتصادية للصناعة البترولية ، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية ، و تطرق كذلك غلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول و العوامل المحددة لها ، من خلال إستعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية و الحوار القائم بين الدول المنتجة و المصدرة من جهة و الدول الصناعية من جهة أخرى ، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري و الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة بحيث تبين الأثر بالإعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة ، بالإضافة إلى دراسة إستعمالات المالية الناتجة عن الإرتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الاخيرة .

وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية :

- تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة و مكلفة و تحتوي على درجة مخاطرة كبيرة
- أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى
- يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية و السياسية و المنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين
- تتاثر التوازنات الإقتتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات اسعار البترول [2]

المطلب الثاني : الدراسات والأبحاث العلمية السابقة باللغة الأجنبية

1- **(جون بافس ، إيهان كوس ، فرنسيسكا أوهنسرف ، ماك ستوكر 2015) الهبوط الكبير لأسعار النفط ، الأسباب و النتائج و سياسات التعامل مع هذا الإنخفاض** [1]

[1]قويدري قوشيح بوجمعة ،انعكاسات **تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ،رسالة ماجيستر تخصص نقود ومالية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،السنة الجامعية2008 -2009

[2]قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق

يهدف هذا البحث الى تقديم تحليل شامل لاسباب الإنخفاض الأخير في أسعار النفط بعد أربع سنوات من الاستقرار النسبي عند حوالي 105 دولارات للبرميل، إنخفضت أسعار النفط إنخفاضا حادا منذ جوان 2014، حيث قام الباحثين بدراسة تأثير السياسات المتبعة على الاقصاد الكلى . الإنخفاض الأخير في أسعار النفط بسبب عدد من العوامل أهمها إنتاج النفط غير التقليدي؛ ضعف الطلب العالمي ؛ وبو تحول كبير في سياسات أوبك ؛ بالإضافة الى بعض الاسباب الجيو سياسية و ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. على الرغم من أن الأهمية النسبية لكل عامل من الصعب ،الا ان السبب الرئيسي يتمثل في دور حاسم الذي لعبته أوبك منذ منتصف عام 2014 وهو التخلي عن دعم الأسعار والتوسع السريع في إمدادات النفط غير تقليدية ، و قد اشار الباحثون الى إنخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى تحول كبير في الدخل من المصدرين و مستوردي النفط ماقد يأثر إيجابا على النشاط االعالمي على المدى المتوسط. و أشار الباحثون أيضا الى العوامل التي يمكن أن تتصدى و تؤثر على النمو العالمي كالتضخم، وان إنخفاض أسعار النفط سيودي الى تغييرات في السياسات النقدية والمالية و الهيكلية العالمية.

2- (ألبان كيتوس ، برت سفين ، لويس راي لوس سنتوس ،كرزسوفوجتويسز) 2016 أثر انخفاض اسعار النفط على البلدان المصدرة [2]

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أهمية النفط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط و يحلل الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد تترتب على إنخفاض أسعار النفط في إقتصادها و إستقرارها السياسي .أولا،يصف التقرير ،الدوافع الرئيسية التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط الحالية. ثانيا، تستخدم إحصاءات وصفية لإظهار تعرض البلدان المصدرة للنفط الرئيسية لسعر النفط ،حيث وجد أن الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية مرتبطان ارتباطا وثيقا بأسعار النفط .وبصفةعامة،فإن العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا معرضة لمخاطر كبيرة بسبب ارتفاع تعرضها لاقتصادها وإيراداتها الحكومية مع محدودية احتياطيات الفرد .ثالثا، يتم تحليل الآثار الاقتصادية الكلية للإنخفاض بنسبة 60 ٪في سعر النفط مع نموذج جيم E3 -،وهو تمثيل لتغير سوق النفط على مدى العامين الماضيين .وتظهر النتائج أن هذا الإنخفاض في أسعار النفط له تأثيرات مختلفة في البلدان المصدرة للنفط ، فعل سبيل المثال،يمكن أن يؤدي اإنخفاض سعر النفط بنسبة 60 ٪إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 8.5 ٪ .ويناقش القسم الأخير أنماط الهجرة من البلدان التي شملتها الدراسة،كبديل لما يمكن أن يحدث إذا مازعزع استقراره بسبب إنخفاض سعر النفط باستمرار.

المطلب الثالث : مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

الدراسة	المقارنة
دراسة مشدن وهيبة	تختلف نوعا ما عن الدراسة الحالية من حيث الهدف و العينة بحيث تهدف الدراسة السابقة غلى تحليل و تقييم دور البترول العربي في إطار النظام الإقتصادي الدولي الجديد ، على عكس الدراسة الحالية التي

[1] JohnBaffes, M.AyhanKose, FranziskaOhnsorge, andMarcStocker ،The Great Plungein Oil Prices : Causes ,Consequences ,and Policy Responses،**Centre for Applied Macroeconomic Analysis**، Australian national university، CAMA Working Paper 23/2015 ،2015.

[2] Alban Kitous, Bert Saveyn, Kimon Keramidas, Toon Vandyck,Luis Rey Los Santos, Krzysztof Wojtowicz، **Impact of low oil prices on oil exporting countries**،JRC science for policy report،european commission ، EUR 27909 EN ، 2016 ,

	تهدف إلى معرفة آثار إنخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات في الإقتصاد الجزائري ، و العينة مدروسة في الإقتصاد الجزائري
دراسة قويدري قوشيح بوجمعة	تهدف هاته الدراسة و الدراسة الحالية إلى معرفة آثار إنخفاض أسعار البترول على بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر و المتمثلة في الميزان التجاري و الناتج الداخلي الإجمالي و الميزانية العامة للدولة من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة إعتمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي من أجل وصف الظاهرة المدروسة كما إستعمل المنهج الإستقرائي عن طريق إستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لإستقراءالمعطيات و التوصل إلى استنتاجات على عكس الدراسة الحالية التي إعتمدت في تحليل المعطيات الإحصائية من أجل الوصول إلى النتائج
دراسة جون بافس ،ايهان كوس،فرنسيسكا اوهنسرف، ماك ستوكر	تقاطعت الدراسة مع موضوع دراستنا بُتحليل شامل لاسباب انخفاضاسعار النفط وتوضيح تأثيرات هذا الإنخفاض على الدول المصدرة والمستوردة،اما نقاط الاختلاف تمثلت في دراسة الباحث تطرقت الى اوجه التشابه مع إنخفاض .اسعار النفط لسنة1986
دراسةالبان كيتوس برت سفين،لويس راي لوس سنتوس ،كرزسوفوجتويسز	تقاطعت الدراسة مع موضوع دراستنا بُتوضيح اسباب انخفاض اسعارالنفط و توضيح تأثيرات هذا الإنخفاض على الدول المصدرة، أما نقاط الإختلاف تمثلت في أن دراستنا درست تأثير هذا الإنخفاض على الإقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم الجانب النظري لأزمة إنخفاض أسعار البترول 2014 و كذا الدراسات السابقة .

لقد تأثر الإقتصاد العالمي بالأزمة الأخيرة لإنخفاض أسعار النفط لسنة 2014 و ذلك لأسباب متعلقة بجانب العرض و الطلب ، كما تعتبر الدول المصدرة من أكبر المتضررين من هاته الأزمة وهذا لإعتماد أغلب عائداتها على إيرادات المحروقات لدفع عجلة التنمية ، أما الدول المستوردة أستفادت من هذا الإنخفاض.

شكلت الدراسات السابقة من خلال ما تم تحليله و إستنتاجه ، نظرة عن موضوع الدراسة فيما يتعلق بإنخفاض أسعار النفط .

ومن خلال ما تم عرضه ، سنحاول في الفصل الثاني الإجابة عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في مدى تأثير أزمة انخفاض أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر ؟

الفصل الثاني:

تأثير الأزمة على الإقتصاد الجزائري و الإستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمة

تمهيد :

ارتبط الاقتصاد الجزائري إرتباطا وثيقا بمصادر الطاقة غير المتجددة و غير المستقلة ،مما أدى إلى تعرضه لهزات عديدة ، لعل أبرزها غداة إنهيار اسعار البترول سنة 1986 وما خلفته من إختلال في التوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء ، اين إرتبط إرتباط تام و هذا ما أثبته الواقع بما لا يدع للشك إثر التدهور الذي حصل في الإقتصاد الوطني إبان سنوات الثمانينات و التسعينات ، و الذي قاد إلى فشل الخطط التنموية للجزائر من جراء تخصيص نسبة كبيرة من دخلها لسداد الديون ، و إهدار الموارد الإقتصادية و تضييع الوقت و الجهد .

و لكون أسعار النفط تتسم بعدم الثبات فمن شأن إشاعة كاذبة أن ترفع بأسعاره سقف 100 دولار للبرميل، كما من شأن حرب مصالح غير معلنة أن تهوي بأسعاره في أقل من شهر لتفقد عشرات الدولارات ، جعل الإقتصاد الجزائري مهددا بهزات إرتدادية بإستمرار بمجرد إتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط و هذا ما أثبته الواقع مجددا إذ عاد سيناريو الثمانينات في السنوات الاخيرة إثر إنهيار اسعار النفط نهاية2014 و بمخلفات أصعب وهذا ما وضع السلطات الجزائرية أمام رهان إلزامية تنويع مصادر الدخل لمواجهة خطورة الإتكال المفرط على ما تجود به حقول المحروقات من نفط وغاز .

في هذا الصدد تطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري و النفط،

المبحث الثاني: إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري،

المبحث الثالث: الإستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمة.

المبحث الأول : الاقتصاد الجزائري و النفط

شهدت الجزائر منذ سنوات طفرة نفطية كبيرة هي الثالثة من نوعها بعد الطفرتين الأولى والثانية، حيث عرفت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً ومتصاعدا عام 2003 ليعود بعد ذلك إلى الانخفاض مع بداية سنة 2014، قادت هذه الطفرة الجزائر إلى تحقيق مداخيل مالية ضخمة وغير مسبوقة في تاريخها، و على ضوء ما سبق يأتي الاهتمام بكيفية تعامل الجزائر مع الفوائض المالية الضخمة التي أوجدها الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال الطفرات النفطية الثلاث .

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من المحروقات

تاريخيا الجزائر بلد غازي بدرجة أولى ثم نفطي، ويتضح اليوم الدور الفاعل والموقع المتميز الذي تتمتع به على خارطة الاقتصاد العالمي للمحروقات حاضرا ومستقبلا، ولعل أهم تلك المؤشرات هو حجم احتياطاتها من النفط والغاز[1] .

الجدول رقم (01) : احتياطيات الجزائر من النفط و الغاز للفترة ما بين 2010 و 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفط مليار برميل عند نهاية السنة	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20
نسبة الاحتياطيات من إجمالي العالم (%)	0.99	0.98	0.96	0.95	0.95	0.95	0.95
الغاز الطبيعي مليار متر مكعب عند نهاية السنة	4504	4504	4504	4505	4505	4505	4505
نسبة الاحتياطيات من إجمالي العالم (%)	2.35	2.36	2.31	2.29	2.30	2.29	2.30

المصدر : بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 219

بقيت تقديرات إجمالي احتياطي النفط و الغاز في الجزائر دون تغير يذكر عام 2016 ، حيث قدر احتياطي النفط في الجزائر عام 2016 بـ 12.2 مليار برميل ، بينما قدر احتياطي الغاز بـ 4505 مليار متر مكعب، و هذا ما يدل أن الجزائر تنتج حاليا من النفط والغاز بمستوى يوازي مستوى تجديد الاحتياطي أي أن الكميات المكتشفة من المحروقات تقترب من المستويات التي يتم إنتاجها، و هذا يعكس الجهود المبذولة في عملية التنقيب عن حقول جديدة للنفط أو الغاز سواء من طرف سوناطراك بمفردها أو بالشراكة مع شركات نفطية أجنبية مستثمرة في الجزائر، وأتاحت هذه الجهود عددا هاما من الاكتشافات، و يلخص الجدول الموالي أهم الاكتشافات التي قامت بها الجزائر في الفترة ما بين عامي 2003 و 2015.

الجدول رقم (02): عدد الاكتشافات في مجال المحروقات في الجزائر (2003 -2014)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الاكتشافات	8	17	20	19	16	29	20	31	32	32

المصدر : بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 220

شهدت عدد الاكتشافات نموا ، حيث قفزت من 8 حقول تم اكتشافها في 2005 إلى 32 حقل جديد لعام 2014 ، فيما قدرت سنة 2015 بـ " 20 اكتشافا"[2] ،و هذا ما يرفع عدد الاكتشافات إلى 264 تم تسجيلها ما بين 2003 و2015، و هناك إستراتيجية من قبل الجزائر للبحث عن المحروقات واستغلالها في عدة مواقع جديدة بالجنوب الغربي للجزائر بالإضافة إلى عدة مواقع بشمال البلاد ، و من الممكن أن يكون أول اكتشاف للنفط في البحر في العام الجاري.

رغم تسجيل الجزائر 244 اكتشافا جديدا للمحروقات ما بين عامي 2003 و2014، إلا أن الكميات المكتشفة لم تساهم إلا في تعويض الاحتياطي المستهلك، نتيجة الزيادة المعتبرة للطلب المحلي، فضلا على ضرورة الإبقاء على مستوى عالٍ نوعا ما من الإنتاج لضمان إيرادات كافية، خاصة أن الاقتصاد

[1] بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 219

[2] بن عيشوبة رفيقة ، مرجع سابق ذكره ص 220

الجزائري لايزال ريعيا بامتياز ويعتمد بصورة شبه كلية على قطاع المحروقات، و فيما يلي تطور إنتاج المحروقات في الجزائر في الفترة ما بين 2006 و 2015:

الجدول رقم (03) : إنتاج النفط و الغاز في الجزائر في الفترة ما بين 2010 إلى 2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج النفط الخام ألف برميل / يوم	1190.0	1162.0	1203.0	1203.0	1193.0	1157.0	1146.0
إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم	1.65	1.60	1.63	1.60	1.56	1.48	1.45
الغاز الطبيعي المسوق مليار متر مكعب	83.8	82.6	85.7	81.5	83.3	84.6	95.0
الغاز الطبيعي المسوق من إجمالي العالم	2.54	2.44	2.45	2.31	2.32	2.32	2.58

المصدر : بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 221

إن الإنتاج النفطي للجزائر شهد انخفاضا من 1190.0 برميل يوميا عام 2010 إلى 1146.0برميل يوميا عام 2016 ، أي بانخفاض نسبته 3.70 بالمائة، و تزامن هذا مع تراجع حصة إنتاج النفط الخام من 1.65بالمائة إلى 1.45 بالمائة من الإنتاج العالمي، بينما إرتفع الغاز المسوق من 83.8 مليار متر مكعب سنة 2010 إلى 95.0 مليار متر مكعب سنة 2016، أي بنسبة 13.36بالمائة خلال الفترة المدروسة ، كما إرتفعت حصة الجزائر من الغاز الطبيعي المسوق في العالم من 2.54 بالمائة سنة 2010 إلى 2.58 بالمائة سنة 2016 .

و لقد جاء هذا الانخفاض في إنتاج الطاقة من قبل الجزائر نتيجة حدوث ارتفاع كبير في مستويات الأسعار البترول في نفس الفترة، و الجدول الموالي يبين أسعار تصدير المحروقات :

جدول رقم (04): أسعار صادرات المحروقات من قبل الجزائر خلال الفترة ما بين 2010 و 2017

صادرات المحروقات	سعر البترول الخام (دولار للبرميل)	الكوندونسا (دولار للبرميل)	مواد البترول المكررة (دولار للبرميل)	غاز البترول المميع (دولار للبرميل)	الغاز الطبيعي المميع (دولار لمليون وحدة حرارية	الغاز الطبيعي (دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية)

السنة					بريطانية)	
2010	80,1	78,7	82,6	63,5	8,3	8,4
2011	112,9	103,7	112,2	79,5	10,5	10,1
2012	111,0	103,3	113,1	79,8	11,5	11,3
2013	109,5	100,0	107,6	75,6	11,2	10,4
2014	100,2	90,7	100,0	66,2	11,1	10,0
2015	53,1	49,7	52,7	32,7	7,6	6,5
2016	45.0	42.7	44.2	28.0	5.3	4.3
2017	54.1	51.9	56.6	39.5	5.7	5.1

المصدر : بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 222

شهدت أسعار المحروقات المصدرة من قبل الجزائر ارتفاعا في الفترة ما بين 2010 و 2014 ثم شهدت انخفاضا سنة 2015 بسبب تأثير الأزمة المالية محدثة بذلك صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، و عاودت بعد ذلك الارتفاع إلى غاية الثلاثي الأخير من سنة 2014 لتعود مرة أخرى الانخفاض. فمثلا أسعار النفط شهدت ارتفاعا في مستوياتها خلال الفترة ما بين عامي 2011 و 2014 . حيث تجاوز متوسط سعر البترول الجزائري عتبة 100 دولاراً للبرميل خلال الفترة ما بين 2011 إلى غاية 2014، لتعود و تنخفض من 110,09 دولاراً للبرميل في السداسي الأول لسنة 2014 إلى 58,1 دولارا للبرميل الواحد في نفس الفترة من سنة 2015 ، أي بنسبة انخفاض 47,2%.

و هذا ينطبق على كل أسعار المحروقات الجزائرية التي شهدت نفس التغيرات.

و من خلال تحليل المعطيات السابقة بخصوص احتياطات النفط العالمي وتوجهات استغلال الطاقة، يظهر أن الطاقات البترولية للجزائرية محدودة ، فبناء على مقارنة بين معادلة الاحتياطي الوطني للنفط والإنتاج، فإن مدة نضوب الاحتياطي قد لا تتجاوز 10 سنوات* أي أن نضوب النفط قد يكون بحدود سنة 2026 ، و ما يعزز هذا الطرح اعتماد الجزائر على عدد محدود من الحقول النفطية العملاقة التي تحتل النصيب الأكبر من الإنتاج ، و التي لا تتعدى أربعة حقول أبرزها حاسي مسعود وحاسي رمل اللذان يمثلان النصيب الأكبر من الإنتاج بنسبة تقارب 60 بالمئة.

و إذا كانت الطاقات البترولية الجزائرية تبدو محدودة فإن الاحتياطات الغازية تعتبر هائلة، و هي مرشحة للزيادة بفضل الاكتشافات المتتالية حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاحتياطات الغازية غير المكتشفة في الجزائر تبلغ 6000 مليار متر مكعب ، و هو يمثل 14% من مجموع 43400 مليار متر مكعب، و هي حجم تلك الاحتياطات التي لا تزال غير مكتشفة في العالم العربي " [1]، و " تتواجد هذه الطاقات عبر أكثر من ثمانين حقلاً للغاز ممثلة لاحتياطات قدرت بحوالي 4.500 مليار متر مكعب، موزع على سبع مناطق

* :تم حسابها من خلال قسمة الاحتياطي الوطني للنفط على الإنتاج السنوي ، و هذا بدون الأخذ بعين الاعتبارات تنامي الاستهلاك المحلي للنفط أو الاكتشافات المستقبلية .

[1] : عبد المالك مباني :**الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف خليف عمر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص:149.

مختلفة"[1] " أهمها حقل حاسي الرمل-(احتياطات تفوق 2.000 مليار متر مكعب)– الذي يعتبر من أهم حقول تراكم الغاز الطبيعي في العالم، يحتوي على تجهيزات كفيلة باستقبال إنتاج يقدر بِـ 250 مليون متر مكعب في اليوم، بالإضافة إلى منطقة أدرار التي تحتوي على تجهيزات قادرة لاستقبال إنتاج يقدر بِـ 18,5 مليون متر مكعب في اليوم، و كذا في الفترة الأخيرة مناطق عين صالح و عين أمناس "[2].

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تنبع أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، حيث يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري يمكن إدراكه من خلال المؤشرات التالية:

أولا: هيكل الإنتاج:

يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته عن 20 % طوال فترة الدراسة ، و الجدول الموالي يبين تطور توزيع الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2017.

الجدول رقم (05): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة ما بين 2010 و 2017

السنة	الناتج الداخلي الخام مليار دينار جزائري	قطاع المحروقات مليار دينار جزائري	نسبة مساهمة قطاع المحروقات (%)	تغير سنوي بالنسبة المؤوية
2010	11 991,6	4 180,4	34,9	%34,5
2011	14 519,8	5 242,1	36,1	%25,4
2012	16 208,7	5 536,4	34,2	%5,6
2013	16 643,8	4 968,0	29,8	-%10,3
2014	17 205,1	4 657,8	27,1	-%6,2
2015	16 799,2	3 134,2	19,2	-%32.6
2016	17 406.8	3 025.6	17.4	-%3.5
2017	18 906.6	3 608,8	19.1	%19.3

المصدر: بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 224

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام شهدت نمواً في الفترة ما بين 2001 و2008، و هذا يعود إلى الارتفاع المتواصل لأسعار البترول في ظل الطفرة النفطية التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 34.2 % سنة 2001 إلى 45.9 % سنة 2008. لتعود بعد ذلك بالانخفاض حيث لم تعد تولّد المحروقات سوى 19,2 %

[1] : Mohamed Hamid Temmar : **Stratégie de Développement Indépendant : Le Cas de l'Algérie: Un Bilan** , OPU , Alger 1983, p225.

[2] : عاشور كتوش: **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف ثابت محمد ناصر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية : 2003 – 2004، ص 167.

من تدفق الثروة (PIB)، وهو ما يمكن اعتباره تدهورا حقيقيا نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن نصف قيمته المضافة (19.2 %) في غضون 10 سنوات.

ثانيا : الجباية :

تعتبر الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، حيث تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي. فلما انخفضت أسعار النفط في سنة 1998 تراجعت وضعية الميزانية العامة للدولة، ولما انتعشت الأسعار انتعشت الميزانية.

الجدول رقم (06) :تطور نسبة الجباية البترولية من ايردات الميزانية الكلية في الجزائر للفترة ما بين 2010 و 2017

السنة	الجباية البترولية* (مليار دج)	الإيرادات العامة **(مليار دج)	نسبة الجباية البترولية (%)
2010	2 905,0	4 392,9	66,1
2011	3 979,7	5 790,1	68,7
2012	4 184,3	6 339,3	66,0
2013	3 678,1	5 957,5	61,7
2014	3 388,3	5 719,0	59,2
2015	2 373,5	5 103,1	46,4
2016	1 781,1	5 110,1	34,9
2017	2 372,5	6 182,8	38,4

المصدر : بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 225

إن السياسة الضريبية بالجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية و التي بدورها تتأثر بأسعار النفط الجزائري في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت مساهمة إيرادات المحروقات في الإيرادات الكلية للجزائر من 66.5%سنة 2001 إلى حوالي 80 %سنة 2008 ، و هذا نظراً لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت 99,97 دولاراً للبرميل سنة 2008، بالمقابل فان مساهمة الإيرادات خارج المحروقات تعد ضعيفة جدا بواقع 20 % سنة 2008، غير أن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول سنة 2009 إلى 62,25 دولارا للبرميل أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 29,2% مقارنة مع سنة 2008 ، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية حيث انخفضت من 5111 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 3676 مليار دينار جزائري ، أي انخفضت بـ 1435 مليار دولار و بنسبة 28.07 %، لتشهد بعد ذلك الإيرادات البترولية نموا معتبرا مدعوما بارتفاع أسعار البترول حيث ارتفعت بنسبة 20.4 % سنة 2010 و 34.7 % سنة 2013 ليعاود انخفاض عائدات البترول مع نهاية 2014 و " العائد إلى سقوط الأسعار وإلى تراجع حجم الإنتاج"[1]، ويعكس هذا الوضع هشاشة المالية العامة اتجاه الصدمات.

* : بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية

** : إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات

[1] : المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** ، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015 ، ص 90 .

ثالثا: الصادرات:

بدأت تظهر أهمية تصدير المحروقات بعد الاستقلال مباشرة فبعدما كانت الخمور تمثل أكثر من 50 % من مجمل الصادرات من عام 1958 إلى 1961، و المحروقات أقل من 38% من مجمل الصادرات لنفس الفترة، حدث ابتداء من 1963 انقلاب في الموازين بحيث أصبحت المحروقات تمثل أكثر من 55 % من مجمل الصادرات في حين تقهقرت حصة الخمور لتنزل إلى حدود 20% من مجمل الصادرات في نفس الفترة، و استمرت حصة المحروقات في الزيادة لتبلغ 68,9 % من مجمل الصادرات في سنة 1968 مقابل نسبة 9,4 % للخمور خلال نفس السنة" [1]،و منذ ذلك الوقت لقد سمح قطاع المحروقات من توفير موارد مالية هامة للاقتصاد الجزائري، حيث أصبح يمثل أكثر 90% من إجمالي الصادرات ،و الجدول الموالي يوضح ذلك .

الجدول رقم (07) : مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية **(2010-2017)**

السنة	مجموع الصادرات (مليون دولار)	صادرات المحروقات (مليون دولار)	نسبة صادرات المحروقات(%)	نسبة الصادرات الأخرى (%)
2010	57 762	5 6 143	97,20	2,80
2011	73 802	71 662	97,10	2,90
2012	72 620	70 571	97,18	2,82
2013	65 823	63 662	96,72	3,28
2014	61 172	58 362	95,41	4,59
2015	35 138	33 081	94,15	5,85
2016	29 311	27 918	95.24	1.39
2017	34,569	33,202	96.04	3.95

بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015 ص 228

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات لم تنخفض عن 94 % كأدنى حد طوال فترة 15 سنة المدروسة، و هذا ما يدل على عدم فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها، كما يدل على هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات، و يشهد على ذلك التطور المسجل لحجم صادرات المحروقات أثناء الصدمة الخارجية لسنة 2009 و من ثم الصدمة التي بدأت سنة 2014.

رابعا: التشغيل:

رغم ما يمثله قطاع الطاقة و المناجم من أهمية في الاقتصاد الجزائري إلى انه لم يشغل إلا 273695عاملاً سنة 2013 [2] من أصل 10 788 ألف عامل في الجزائر لنفس السنة" [3] أي ما نسبة 2.53 % ، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيدي العاملة محدودة .

[1] : Hamid Mazri,: **les hydrocarbures dans l'économie algérienne**, SNED, Alger, 1975 ,p.65.

[2] : وزراة الطاقة: **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013**، المديرية العامة للإستراتيجية والاقتصاد والتنظيم، الجزائر، 2014، ص62 .

[3] : بنك الجزائر : **التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،مرجع سابق، ص 218.

المبحث الثاني : إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الإقتصاد الوطني

تعتبر الجزائر بلد منفتح على العالم ، حيث أن 80% من نشاطه يحدث عن طريق المعاملات الإقتصادية العالمية سواء كانت تجارة خارجية أو إستثمار أجنبي مباشر .. ، فإنها كباقي دول العالم خاصة الريعية منها يتأثر إقتصادها بالتقلبات الحاصلة على الساحة العالمية خاصة تقلبات السوق البترولية . وفي هذا الصدد سنحاول في هذا المبحث دراسة الإنعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري ، الميزانية العامة ، التضخم خلال الفترة (2010--2019)

المطلب الأول : إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الميزان التجاري

إن طبيعة التجارة الجزائرية المتميزة بإنفتاحها الإقتصادي المرتفع على العالم الخارجي ، و إعتمادها على تصدير أولي واحد بالإضافة إلى تنوعها المفرط في مستورداتها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين ، كلها عوامل جعلت من ميزانها التجاري شديد التأثر بأي تحولات و تقلبات تطرأ على الساحة العالمية .

أولا : إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات

يتركز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 97% ، مما جعل حجم صادراتها مرتبط إرتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات ، وذلك لأن التقلبات التي تمس قيمتها متعلقة بالتقلبات التي تمس أسعارها في الأسواق الدولية .

1- إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2010-2016)

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الجزائرية و الذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين جزء متعلق بصادرات المحروقات النفطية و جزء متعلق بالصادرات خارج المحروقات :

الجدول رقم (08) تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات	أسعار النفط
2010	56.121	0.969	57.090	77.4
2011	71.661	1.227	72.888	107.5
2012	70.583	1.153	71.736	109.5
2013	63.816	1.051	64.867	96.2
2014	58.462	1.667	60.129	49.5
2015	33.081	1.485	34.556	26.5
2016	27,918	1.391	29.309	45.0
2017	33.202	1.367	34.569	54.0

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

-لبنك المركزي **التقرير السنوي**: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،ص230 ، ص 155 ،(2013-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات النفطية سجلت إرتفاعا وصل إلى 71.661 سنة 2011 مقارنة بسنة 2011 أين سجلت 56.121 مليار دولار ، و يفسر هذا الارتفاع بتحسن الاسعار

سنة 2010 لتصل بعد ذلك إلى أدنى مستوياتها أين سجلت 33.081 مليار دولار سنة 2015 و هذا راجع إلى الأزمة النفطية في منتصف 2014 أين سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها 26.5 مليار دولار.

أما الصادرات خارج المحروقات عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2010-2017 حيث إنتقلت من 0.969 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 1.367 مليار دولار سنة 2017 وهذا بسبب تراجع أسعار النفط ما شجع على تصدير المنتجات غير النفطية

فيما يخص حصيلة الصادرات الإجمالية عرفت تذبذبا خلال الفترة 2010-2017 حيث إنخفضت سنة 2013 إلى 64.867مليار دولار، لتعاود الإنخفاض مرة أخرى لتصل إلى 34.569 مليار دولار سنة 2017 هذا التذبذب في حصيلة الصادرات الإجمالية مرتبط بتقلبات أسعار النفط .

إن هذه التذبذبات في حجم الصادرات الجزائرية تبين لنا إرتباطها الوثيق بأسعار النفط

2 – انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الواردات

تلعب أسعار البترول دورها في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة و ذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي ، و الجدول التالي يوضح الواردات و أسعار البترول :

الجدول رقم (09) تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول
2010	38.885	77.4
2011	46.927	107.5
2012	51.569	111,0
2013	54.993	109,5
2014	59.670	100,2
2015	52.649	53,1
2016	49.437	45,0
2017	48.980	54,1

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

-لبنك المركزي **التقرير السنوي**: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،ص223 ، ص 157،(2013-2017).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مع تحسن أسعار النفط سنة 2010 حيث وصلت إلى 77.4 دولار للبرميل إرتفعت حصيلة الواردات إلى 38.885 مليار دولار سنة 2010 ، لتواصل هذا الإرتفاع خلال السنوات الموالية أين حققت أعلى مستوياتها قدرت ب 59.670 مليار دولار سنة 2014 و السبب في هذا الإرتفاع يعود إلى السياسة التنوية التي إنتهجتها الجزائر و المتمثلة في برامج الإنعاش و دعم النمو و التي إعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات ، لتنخفض بعد ذلك سنة 2015 أين سجلت 52.649 مليار دولار هذا الإنخفاض تزامن مع الأزمة النفطية في منتصف 2014 حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها 26.5 دولار للبرميل

ثالثا : إنعكاسات تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري :

يعتبر التغير في رصيد الميزان التجاري محصلة التغيرات الحاصلة في كل من الصادرات و الواردات ، و الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة :

الجدول رقم (10) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2017

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)	أسعار البترول (دولار /ب)
2010	18.205	77.4
2011	25.961	107.5
2012	20.167	111,0
2013	9.880	109,5
2014	0.459	100,2
2015	(18.083)	53,1
2016	(20,129)	45,0
2017	(14.412)	54,1

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

-لبنك المركزي **التقرير السنوي**: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص229، ص 154 ،(2013-2017).

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه تميزت الفترة 2010-2017 بتذبذب في أرصدة الميزان التجاري حيث أرتفع إلى 25.961 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الإنخفاض إلى 20.167 سنة 2012 ، و يرجع هذا التذبذب إلى تقليص الصادرات من المحروقات و إرتفاع الواردات من السلع

ثم إنخفض في السنوات الموالية ليصل إلى 0.459 مليار دولار سنة 2014 و السبب في ذلك يرجع إلى إنخفاض أسعار النفط و التي سجلت ما قيمته 49.5 دولار للبرميل سنة 2014 و التي أدت بدورها إلى إنخفاض في حصيلة الصادرات ، ليسجل بعد ذلك رصيد الميزان التجاري عجزا حاد سنة 2015 مقداره 18.083 مليار دولار و ذلك راجع للآثار السلبية للأزمة النفطية 2014 أين و صلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها قدر ب 26.5 دولار للبرميل .

و من خلال ما سبق يتضح لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط من خلال التأثير على صادرات المحروقات التي تجعل رصيد الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية .

المطلب الثاني :إنعكاسات إنخفاض أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة

بما أن الجباية البترولية تعد مصدر مهما للدولة في تحصيل إيراداتها هذه الأخيرة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بأسعار البترول و التي ترتفع بإرتفاع الأسعار و تنخفض بإنخفاضها

أولا : إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (11)نسبة الجباية البترولية و العادية إلى الإيرادات الكلية

السنة	جباية بترولية	النسبة	جباية عادية	النسبة	الإيرادات الكلية	الرصيد
2010	2905	66.12	1487.8	33.88	4392.9	74-
2011	3979.7	68.73	1810.4	31.27	5790.1	63.5-
2012	4184.3	66.005	2155	33.99	6339.3	718.8-
2013	3678.1	61.91	2262.8	38.09	5940.4	151.2-
2014	3388.4	59.04	2349.9	40.96	5738.4	1257.3-
2015	2373.5	46.51	2729.6	53.49	5103.1	2553.3-
2016	1781.1	35.32	3261.1	64.7	5042.2	2341.4-
2017	2372.5	38.37	3810.3	61.62	6182.8	1593.7-

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :

-لبنك المركزي **التقرير السنوي**: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص220 ، ص 145 ، (2013-2017).

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع الجباية البترولية مع تحسن اسعار النفط خلال الفترة (2010-2013)، تليها تحسن في إيرادات الجباية العادية وصلت في سنة 2013 إلى 2262.8 مليار دج و نسبة مساهمة قدرت ب 38.09% .

أما فيما يخص سنة 2014 نلاحظ إنخفاض حصيلة الجباية النفطية و إرتفاع حصيلة الجباية العادية أين حققت نسبة مساهمة قدرت ب 40.96% لتصل سنة 2015 إلى 53.49% و السبب راجع إلى الإنخفاض في أسعار البترول بسبب آثار الأزمة النفطية 2014 ، ومن خلال ما سبق يتضح لنا عوائد الجباية البترولية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول .

ثانيا : إنعكاسات الإنخفاض على النفقات العامة للدولة :

تتمثل النفقات العامة في نفقات التسيير و نفقات التجهيز فنفقات التسيير تتسم بالإستقرار فهي تمول من إيرادات عادية بينما نفقات التجهيز تتمثل في الإستثمارات المنتجة أو الإستثمارات الأخرى فهي تتأثر بعوائد قطاع النفط و قدرة الدولة على تغطية النفقات و تعتبر الجباية النفطية من بين الموارد الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها ومنه فحجم الإنفاق يتاثر بمتغيرات أسعار النفط و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (12) تطور نفقات التجهيز و التسيير خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة:مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	أسعار البترول	إجمالي النفقات
2010	2659	1801701	77.4	4466.9
2011	3879.6	1974.7	107.5	5853.6
2012	4782.6	2275.5	111,0	7058.1
2013	4204.3	1887.8	109,5	6092.1
2014	4494.3	2501.4	100,2	6995.7
2015	4617	3039.3	53,1	7656.3
2016	4583.8	2711.9	45,0	7295.7
2017	4757.8	2631.5	54,1	7389.3

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على :
-لبنك المركزي **التقرير السنوي**: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،ص221، ص 146 ،(2013-2017).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إرتفاع النفقات بالنسبة لسنتي 2010و 2011 نتيجة لتحسن أسعار البترول بعد الأزمة المالية التي شهدتها سنة 2009 حيث بلغت أسعار البترول أعلى مستوى لها 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 و بالرغم من إنخفاض أسعار البترول سنة 2014 لتبلغ أدنى مستوى لها 26.5 دولار للبرميل سنة 2015 إلا أن النفقات واصلت الإرتفاع و ذلك راجع إلى مجموعة البرامج التوسعية التي إتبعتها الدولة للمحافظة و تحسين المستوى المعيشي كبرامج التنمية الخماسي (2010-2015) .

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإرتفاع المستمر في النفقات هو إتباع الجزائر لسياسات تنموية توسعية إنتهجتها الدولة خلال هذه الفترة تزامنا مع الفوائض المالية المحققة نتيجة إرتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة لذلك فإن أسعار البترول تؤثر على الجباية البترولية و التي بدورها تؤثر على نفقات التسيير و نفقات التجهيز و بالتالي تؤثر على إجمالي النفقات .

ثالثا : صندوق ضبط الإيرادات في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول .

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر،و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر ب" **صندوق ضبط الموارد.**"

أ تعريف صندوق ضبط الموارد:هو صندوق تم إنشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10- من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 م قانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 ،والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 302 - 103 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق[1]،أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب[2] و إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد و الأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة من قانون 23 -22 -المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 م التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 02 - 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 م بحيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية .

و يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمه السلطات العمومية كآلية تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دور كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية،حيث أثبت من خلال التجربة

[1] مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** المحور الثاني:حول **أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري** ، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015، ص7.

أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة،و أثبت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية

ب آلية عمل صندوق ضبط الموارد :من الناحية العملية،فإن الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عملياتها المختلفة وخاصة فائض الجباية البترولية،وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب 37 دولار.

بينما سعر التوازن للميزانية يقدر ب 100 دولار وهو السعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها التي تشمل ميزانية التسيير والتجهيز،هذه الميزانية التي تعرف ارتفاعا مستمرا وتشكل أعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية عن إيجاد بدائل تسمح لها بتنويع مصادر الدخل خا رج نطاق والفوائض التي تودعها في صندوق ضبط الموارد .

ج تأثير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد :عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد[1]،مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو قطاع الطاقة،وهو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014 أي ما يعادل 89.4 مليار دولار،بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة 2014بحوالي 4774 مليار دينار أي ما يعادل قرابة 59 مليار دولار،وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط،ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من 46 مليار دولار برسم توقعات قانون مالية 2015 ،وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

و نظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 م مقابل 63 مليار دولار سنة 2013م و 70 مليار دولار سنة 2012 م أي بنسبة انخفاض تقدر ب % 15 ما بين 2012 م و 2014م،يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليارات دولار أي ما يعادل 7.10دينار جزائري) 18 (وهذا مؤشر مقلق في حد ذاته،خاصة و أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هذه السنة،وإذا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية

المبحث الثالث : الحلول البديلة لإحتواء الأزمات النفطية

لقد باتت تداعيات الأزمات النفطية و آثارها ، علاوة على حقيقة نهاية النفط واقعا تعيشه الدول النفطية و دافعا قويا للبحث عن بدائل لمواجهات حالة اللإستقرار المستمرة ، التي خلفتها الأزمات النفطية في الأسعار و العوائد ، وكذا الإستعداد لفترة ما بعد النفط

المطلب الأول : حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري و أهدافه

في ظل إستمرارية إنهيار أسعار النفط و تآكل موارد صندوق ضبط الموارد والذي أضحى مستقله مبهم في الجزائر من جهة ، و تصاعد المخلفات السلبية لتقلبات أسعار النفط حدة على التوازنات الإقتصادية في الجزائر ، بات الخروج من هذه التبعية النفطية و تنويع الإقتصاد ضرورة حتمية و رهان يجب على الجزائر كسبه لمسايرة تيارات التطورات و التغيرات التي يشهدها العالم اليوم .

[1] مريم شطيبي محمود مرجع سابق ذكره ص 8

أولا: حتمية تنويع الإقتصاد الجزائري :

لم يتوقف الارتباط بالنفط على عدم تحقيق التنمية المنشودة ، بل زاد الطين بلة وجود آثار المرض الهولندي التي لخصت تراجع القطاعات الإنتاجية والتراخي الوظيفي للمجتمع ، لكن الطامة الكبرى هو معرفة إن النفط مورد طبيعي ناضب ، وبالتالي سيأتي يوم ينتهي فيه تواجد هذا المورد ، وتنتهي معه كل الايجابيات والسلبيات التي حملها للاقتصاديات النفطية

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتنويع الاقتصاد تبرز لنا عدة حدود خاصة بحالة البلدان النفطية [1]

هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية، ومن النادر اعتباره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية إلى يومنا هذا؛

كثيرا ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات؛

إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة فإنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا في حالة البلدان النفطية يجب أن يكون مفهوم التنويع شاملا، فتنويع الصادرات يصبح عاملا لتنويع هياكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات حسب الأهداف التنموية التي يتم وضعها على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة و تكثيف إحلال الواردات فزيادة حجم المنتجات عن طريق الإستثمار غير البترولية يتطلب بدوره تحقيق بعض العوامل لتحسين مستوى الإنتاجية .

ثانيا :أهداف التنويع في الإقتصاد النفطي

إن حتمية تنويع الإقتصاد في الجزائر ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

_ تطوير منتجات أخرى غير المحروقات ، كعامل مولد للدخل لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو إنخفاضها ،

_ الزيادة والفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية ،

يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة إقتصادية من أجل خلق إقتصاديات تنافسية ومن أجل الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على المحروقات ،

إن التحدي الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يتمثل في ضرورة تنويع الإقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة و الخدمات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي ، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات ،

المطلب الثاني : إستراتيجيات تخطي التبعية النفطية في المدى القصير و المتوسط

أولا : إعادة النظر في تركيبة النفقات و الإيرادات العامة :

أ- إعادة النظر في تركيبة النفقات العامة

يشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية و الخارجية و القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن ، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه و لكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق و الإسراف .

[1] ناجي بن حسين ، حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد ، مجلة الإقتصاد والمجتمع ، العدد 5 ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008 ص ص 25-26

كما يهدف ترشيد النفقات إلى تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة [1]

تشير الإحصائيات أن سياسة الدعم غير الموجهة للطبقات المعوزة أي المعممة تكلف الخزينة الدولة حوالي 25 مليار دولار سنة 2013، موجهة لدعم السلع ذات الإستهلاك الواسع مثل المحروقات و المشتقات البترولية ، المواد الغذائية ، الأدوية .... حيث وصل حجم إستيراد المواد الغذائية سنة 2014 مبلغ 12 مليار دولار و 14 مليار دولار سنة 2015 هذه الأرقام تحيل إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة ،

ب-إعادة النظر في تركيبة الإيرادات العامة :

يمكن الرفع و التنويع من الإيردات العامة من خلال إعادة النظر في العناصر التالية :

- يجب التفرقة بين النشاط المسموح به و غير المصرح به والنشاط الممنوع ، بالنسبة للنوع الأول و الذي يغطي حصة الأسد من الإقتصاد غير الرسمي ، فيجب وضع الآليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي لأن محاربته تكلف خزينة الدولة أموال طائلة ، و التجارب أظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لإستفحال هذه الظاهرة من سنة إلى أخرى ، تشير الدراسات أن النشاط غي المصرح به يمكن أن يدعم خزينة الدولة أكثر من 10 ملايير دولار و هو مبلغ ضخم سنويا يمكن أن يعوض إنهيار أسعار البترول ،
- بالنسبة لقطاع الخدمات والذي كان حكرا على الدولة لوقت غير بعيد ، ثم التخلي شيئا فشيئا فاسحة المجال لما يقارب 100000 مؤسسة تنشط في هذا القطاع ، تكمن الإشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقق من الوعاء الضريبي المصرح به

ثانيا : إعادة النظر في حجم التحويلات الإجتماعية و تطورها ووضع حد لإستيراد السلع الكمالية:

يقدر عدد الأجراء في الجزائر سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء 7393000 أجير ، منهم 3785000 دائم و باقي العدد عبارة عن عمال مؤقتين ، مجموع التحويلات الإجتماعية المتمثلة في الكتلة الأجرية لهؤلاء العمال وصلت في نفس السنة 54.98 مليار دولار ، الجزء الأكبر يعود للوظيف العمومي ، وهو ما يمثل 30.93% من الناتج الداخلي الخام في نفس السنة .

إن العيب ليس في الإستيراد في حد ذاته ، بل في السلع التي يتم إستيرادها و التي لا تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقية للمواطن ، بل عبارة عن إجراء إنتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل النصب عليه بسلع قد تكون مضرة بالصحة .

ما يؤخذ على الإستيراد في الجزائر و الذي يمكن العمل على تغييره في القريب العاجل ما يلي :

- وضع شروط لإستيراد السلع و المواد من الدول التي تربطها إتفاقيات مع الجزائر و التي لا يمكن تطبيق رسوم جمركية للفرع من تكاليف إستيرادها و من ثم تخفيض قدرتها التنافسية مع المنتجات الوطنية ،
- مراقبة كل الحاويات التي مصدرها دول تتساهل مع السلع المقلدة ، أو تلك التي تمس بصحة المواطنين،

[1] بلعاطل عياش،نوي سميحة،**آليات ترشيد النفقات من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**،المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ،جامعة سطيف1، 2013، ص5

- وضع عقود تقضي بإستيراد السلع على المدى القصير و المتوسط ، ثم إنتاجها بعد ذلك في السوق الوطني من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر [1]

ثالثا: تنمية تراكم رأس المال البشري

إن تراكم رأس المال البشري هو العنصر الأهم والتحدي الأكبر في عملية التنمية وتنويع الاقتصاديات لأن التنمية وحدها لا تكفي، ففي كثير من دول العالم الثالث ولا في المرافق التعليمية والمختبرات ونحو ذلك، وفي المقابل يوجد قدر مقبول نسبيا من تنمية رأس المال البشري،يوجد نقص في الجامعات ولا في خريجي الجامعات ولكنه لا يصل إلى الحد الأدنى أو التراكم المطلوب لتكوين قاعدة تنطلق منها عملية تنويع ناجحة، أي أنه لا يصل إلى الكتلة الحرجة من تراكم رأس المال البشري التي تضع الاقتصاد على المسار المرتفع للتنمية الذاتية، وسبب ذلك حدوث انحرافات تعوق تراكم رأس المال البشري جلها مرتبط بإضعاف الحافز من وراء الإقبال على جودة التعليم وطلب المعرفة، واكتساب المهارات وبناء القدرات، إضافة إلى سبب آخر متمثل بعدم التمكين الذي نجمله في[2] :

- تقلص الفرص في الاقتصاد، وضعف دور القطاع الخاص في التنمية وفي توظيف المواطنين بوجه عام .
- تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، وطلب الريع والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح والفساد و المحسوبيات وسوء الإدارة وضعف الحكومة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي.

المطلب الثالث : استراتيجيات المدى الطويل لتخطي التبعية النفطية

من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على أهم الاستراتيجيات على المدى الطويل الواجب على الحكومة انتهاجها للتخلص من شبح التبعية النفطية.

أولا: تطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكلته لبعث الإنتاج المفقود

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى النهوض بالقطاع الصناعي باعتباره العمود الفقري للاقتصاد حيث خصها بجملة من الإصلاحات ، وغذاها بمبالغ مالية هائلة إلا إن واقعها لا يزال يعرف:

- احتكار القطاع العام لأكثر المؤسسات الاستثمارية الصناعية خاصة في القطاعات الإستراتيجية؛
- مساهمة ضعيفة ومحدودة للقطاع الخاص بسبب جملة من العراقيل القانونية ، المؤسساتية والمالية؛
- توجه الاستثمار الخاص والعام إلى مجالات معينة لم يمكن من تنويع الهيكل الصناعي في الجزائر حيث جاءت هيمنة الاستثمارات البتروكيماوية وغابت الاستثمارات الم رتبطة بعالم التكنولوجيا المتطورة؛
- أداء الاستثمار الصناعي يعرف ضعفا حيث لم يتعدى سنة2011 3.9%

[1] نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية_دراسة حالة الاقتصاد الجزائري_، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد5 ،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، .جوان2016 ص ص 61-64

[2] خالد بن راشد الخاطر،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس2015

- الاستثمار الصناعي في الجزائر يستهلك مبالغ ضخمة ولا يعطي نتائج ، لا في تغطية الحاجيات المحلية ولا في التواجد ضمن قائمة الصادرات الجزائرية؛
- ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الجزائرية لاهتمام المستثمرين بإنتاج الكم لا النوع ؛
- غياب روح الابتكار والإبداع وعدم وجود إستراتيجية واضحة للتصنيع لإحلال الواردات وزيادة الصادرات .

إن هده المشاكل التي يعرفها هذا القطاع تتطلب إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة لها، وذلك عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية، وتكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة، فالحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والإنتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية، ومحا ولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة ويمكن الاستعانة فيهذا الصدد بالشركات متعددة الجنسيات التي تكون لها عادة أسماء تجارية عالمية وتشترط مواصفات معينة، وتكون ذات قدرة عالية على اقتحام الأسواق العالمية[1]

كما أن التطوير القطاع الصناعي يتطلب تطوير البنية التحتية للقطاع، بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (ماء، كهرباء، وقود، محطات معالجة المياه...وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير لهذه الأخيرة وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة.

ثانيا: تطوير وتحديث القطاع الزراعي لسد الفجوة الغذائية

على اعتبار الاستثمار الفلاحي خيارا استراتيجيا أمام الجزائر لخلق اقتصاد إنتاجي يتحرر من التبعية الغذائية أولا والتبعية النفطية ثانيا ، فمن لا يملك غذاءه لا يملك حريته خاصة في ظل التوجه نحو الاقتصاد الحر.

1- إمكانات الاستثمار الزراعي : نلخصها في:

الأراضي الواسعة :تقدر مساحتها بأكثر من7 ملايين و 510 هكتار ةلاتحتل الصالحة للزراعة إلا 3,15%من المساحة الإجمالية ، إضافة إلى أكثر من 32963 ألف هكتار من مروج ومراعي ، وهي قاعدة الإنتاج النباتي والحيواني.

الموارد المائية :رغم اعتماد القطاع الفلاحي على مياه الأمطار ، إلا إن هناك موارد مائية سطحية تصل 10,15مليار متر مكعب/ السنة ، وكذا مياه جوفية تصل إلى 1,52 مليار متر مكعب / السنة. **الموارد البشرية :**توجد موارد بشرية هامة تراهن عليها الجزائر في الاستثمار الفلاحي إن أحسن توجيهها فعلاوة على % 8,9 من اليد العاملة الزراعية ويوجد 1338000 نسمة ناشطين يبحثون عن عمل خلال2015[2]

2-استراتيجيات تطوير وتحديث القطاع الفلاحي

[1] السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية للتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد4 ، الجزائر، ديسمبر2015

[2] الديوان الوطني للإحصائات

يعتبر عنصر التطوير والتحديث التقني للزراعة من العناصر المهمة للتنمية الزراعية، كون أن الجزائر تعتمد على الطريقة التقليدية في الزراعة وما يصاحبها من نشاطات، ويمكن التطوير والتحديث التقني للزراعة من خلال:

تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها؛

التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وت وفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات؛ تنسيق الجهود للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير التقنيات الزراعية ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية؛

إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز، عبر تقليص هذه المدة ومراقبة استغلالها أو تحويلها لمن يخدمها؛

إصلاح القطاع البنكي عموما والبنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا؛

وضع خريطة وطنية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج مزروعات أثبتت التجارب على نجاحها في مناطق معينة[1].

ثالثا: إعادة بعث السياحة المحلية:

لم تعد السياحة خيار بل أولوية اقتصادية وطنية ودعامة لبناء اقتصاد خارج المحروقات، تحتاج بذل مجهودات كبيرة للسير نحو المسار الصحيح وجلب السياحة الغائبة في ظل الإمكانيات الكبيرة الحاضرة،

1- **إمكانيات الجزائر السياحية :** يمكن تلخيصها في [2]

الموقع :تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا والقلب النابض للمغرب العربي، تطل على أوروبا بساحل يقدر ب 1200كلم يتسم بأروع المناظر والشواطئ

الأقاليم: ثلاث أقاليم من الشرق إلى الغرب :إقليم الساحل ، التلال وإقليم الصحراء وتتنوع فيها المناظر و الأماكن بين سواحل، خلجان، سهوا ، جبال وأجمل الواحات.

المناخ :يتنوع المناخ بين مناخ البحر الأبيض المتوسط، شبه قاري ومناخ صحراوي، ويمكن التنوع من تنشيط السياحة

الحمامات المعدنية :تتوفر الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية، 7 محطات معدنية ذات طابع وطني ومركز للعلاج بمياه البحر تتوزع عبر ولايات الوطن كحمام بوغرارة تلمسان، حمام ريغة بعين الدفلة.

المقومات التاريخية والحضارية :عرفت الجزائر حضارات متعاقبة خلقت إرثا حضاريا كبيرا و صنفت المواقع الأثرية ضمن التراث العالمي لليونسكو منها : قلعة بني حماد 1980 ، جميلة ، وادي مزاب، تيمقاد، تيبازة

3-استراتيجيات بعث السياحة المحلية

يمر إعادة بعث السياحة المحلية من خلال وضع إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المكاسب المحققة في مرحلة الستينات والسبعينات في السياحة الجزائرية، نقاط القوة والضعف في التجارب المطبقة من طرف دول الجوار لاسيما تونس والمغرب، يضاف إلى ذلك إجراءات تنظيمية وتحفيزية يمكن ذكرها فيما يلي:

---

[1] نصر الدين عيساوي ، مرجع سابق ذكره ً، ص 134

[2] محرزي زينة ، **مساهمة إستقطاب الإستمارات المباشرة في إحتواء الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة1985-2015** مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية ،جامعة مساعدية محمد شريف سوق أهراس 2016 ، ص 134

- ضرورة امتلاك السلطات العمومية لإرادة سياسية قوية للنهوض بهذا القطاع وضمان تنميته بشكل دائم ومستمر مثل الإرادة السياسية التي تتوفر لدى السلطات عمومية لبلدان مجاورة يمكن مقارنتها في هذا المجال ؛
- وجود"تشريع وتنظيم "واضح يحكم هياكل وعلاقات العناصر المختلفة التي تنشط ضمن القطاع؛
- وضع مخططات سياحية تضبط وترتب أولويات النشاطات السياحية على مستوى التراب الوطني؛
- تثمين الموارد البشرية العاملة بالقطاع وترقيتها بشكل مستمر، حسب خطط علمية مدروسة؛
- وضع معايير تسيير القطاع السياحي، وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في مختلف المستويات
- التأسيس لثقافة سياحية لدى أفراد الشعب الجزائري، بحيث تمكنهم من استيعاب الآثار الاقتصادية لازدهار القطاع السياحي، وعلاقتها بتنمية الفرد الجزائري، ورفع مستوى معيشته[1].

رابعا : احتواء الاقتصاد غير الرسمي و إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص:

1-احتواء الاقتصاد غير الرسمي:

تشير الإحصائيات أن الاقتصاد غير الرسمي يستحوذ على% 65 من الكتلة النقدية، وضع الميكانيزمات الكفيلة باحتواء هذه الظاهرة وفق أطر قانونية ورسمية بإمكانه ضخ رؤوس أموال خاصة في الاقتصاد الرسمي.

تشير الإحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80 مليار دولار إلى غاية سنة 2012لم تجبى من طرف مصلحة الضرائب ، أما الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان فقد حدد هذا المبلغ ب 5000مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار . جباية هذه المبالغ الضخمة ومحاربة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة الذي أصبح يطبق على نطاق واسع أغلب دول العالم ، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب ، ومن جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء.

2-إصلاح تشوهات الأسواق والقطاع الخاص

إن الاقتصاد الجزائري يعاني التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فبعد عقود من الاستفادة من تصدير النفط لايزال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسية) المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية، والخدمات (وعبر عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود من خلال الأنشطة الاقتصادية، والقطاعات المختلفة وتجارة الاستيراد والترويج.

إن نمو القطاع الخاص يعتمد على الدولة وعلى آلية الإنفاق الحكومي خصوصا، وما تجود به الحكومات من عقود ومشاريع لقطاع الأعمال، ويبدو أن هذه العلاقة الكينونية التطفلية من جهة قطاع

[1] نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، مداخلة بعنوان **ترقية القطاع السياحي كبديل لإستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في . الجزائر**، المؤتمر الدوليالتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 و 08 أفريل 2008، ص9

الأعمال المعتمدة على الدولة، تزداد قوة مع الرواج وخلال فترات الطفرات النفطية، فجل طفرات القطاع الخاص الأخيرة كانت بسبب الإنفاق الحكومي في القطاع غير النفطي، والاستهلاك الحكومي النهائي، كما أن جزءا كبيرا من إنفاق القطاع العائلي الاستهلاكي يمول من خلال الأجور التي تدفعها الدولة[1] .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل يمكن إستنتاج ما يلي :

إن إستمرار إعتماد الجزائر على الموارد النفطية جعلت من الإقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال إنخفاض هذه العوائد و بدى ذلك واضحا وجليا بعد أزمة 2014 و تأثيرها السلبي على المتغيرات الإقتصادية الكبرى في الجزائر .

- رصيد الميزانية خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول ، حيث تزامن تحسن رصيد الميزانية التجاري مع إرتفاع أسعار البترول و العكس بالعكس .

[1] خالد بن راشد الخاطر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36

- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة و تتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول .

خاتمة

يحتفظ البترول بمركز أساسي ينافس كل المصادر الطاقوية الأخرى ويتفوق عليها،ولها لدور الأول في توفير العوائد المالية للدول المنتجة والمصدرة للبترول وهي أحد أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،كم ا أنه يلعب دورا لايمكن تجاهله في الجزائر ،بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر كل مرة من أزماتها ، إلا أن الحديث عما فعله النفط بالإقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد إذ تسبب الإعتماد المفرط عليه في تكوين إقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد ،واضح بنموها الاقتصادي تتحكم فيه الكميات المتزايدة من المحروقات،بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل وراس المال فاهميتها محدودة وهامشية، فهو إذن اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات أكثرمماهواقتصاد مكثف قوي ماجعله عرضة للصدمات المعاكسة،حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها الى إختلال اتبارزة سواءعلى مستوى توازناتها الداخلية أو الخارجية .

اختبار الفرضيات

كاختبار لصحة أونفي الفرضيات التي كانت منطلق الدراسة توصلنا إلى:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن النفط يعتبر من أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا حيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة فقد أثبتت الدراسة صحتها، ذلك لأن البترول يعد سلعة إستراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي، ويعتبر الريع البترولي المصدرالأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية وتغطية أهدافها وسياستها التنموية،
- أما فيما يخص الفرضية الثانية و التي تنص على أن العوامل المحددة لأسعار النفط تتمثل في العرض والطلب فقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فكل من العرض والطلب يؤثران على أسعار النفط، إذ كانت الأسعار تتحدد في ظل سيطرة الشركات العالمية الكبرى وفق نقطة أساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة أخرى تتمثل في الخليج العربي، ومع التطورات التي شهدتها سوق النفط ودخول أطراف جديدة للسوق النفطية وظهور منظمة الأوبك أصبحت الأسعار تتحدد وفق الشركة النفطية ليتراجع دور منظمة الأوبك وترك الأسعار تتحدد وفق قوى العرض والطلب؛
- بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تنص على أن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك فتقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية فقد أكدت الدراسة

صحة هذه الفرضية من خلال القيام بالتحليل الاقتصادي لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الإقتصادية وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق البترولية؛

- بالنسبة للفرضية الرابعة فقد أثبتت الدراسة صحتها ، فلقد نجحت الجزائر إلى حد معين مقارنة بتجارب الانخفاضات سابقا في أسعار النفط في تجاوز الآثار السلبية لها على التوازنات الاقتصادية وذلك فيجانب واحد فقط هو إنشاء صندوق ضبط الموارد الموجه بالدرجة الأولى إلى تمويل عجز الميزانية وتخفيض المديونية الخارجية وان كان يعاني من ضبابية وعيوب في تسييره فهو إجراء ناجح فقط على المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الموارد) بدأت في التآكل والنفاذ اثر الأزمة البترولية الحالية، أما من ناحية التنويع فهي أخفقت بوجه عام في الوصول بإقتصادياتها إلى الحد الأدنى المطلوب منه، و تقليص الإعتماد على النفط ومداخيله و التركيز على الصادرات ، فثمة حاجة إذن لإجراء إصلاحات جذرية لتحقيق الاهداف الرئيسية.

نتائج الدراسة :

من أهم النتائج التي يمكن أننستخلصها من خلال دراستنتا لهذا الموضوع هي :

- يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة في العالم لاحتوائه على عدة مشتقات جعلت منه ذو ثقل كبير حيث يعد الاقتصاد النفطي علم لأنه يعتبر أحد موضوعيات الاقتصاد التطبيقي إذ لديه هدف وهو القيام بتحويل الثروة(المادة الخام)إلى منتجات سلعية تلبي حاجات الانسان لديها.
- تعتبر الج ا زئر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تفوق 95 % في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % منإيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الج ا زئري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط.
- من أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار أسعار النفط في سنة 2014 هي ظهور ما يسمى بالغاز الصخري والذي دخل إلى السوق النفطية بكثرة
- إن الإقتصاد الوطن يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للطاقة و الإيرادات ، فضمان إستقرار و توازن الإقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالإهتمامأكثر بالقطاعات البديلة ،

- إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهوما أكدته أزمة 2014 والتي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري والميزانية العامة ؛
- إرتباطالإقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه ، خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط و في ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في إستبدال المحروقات بطاقة بديلة .
- بذلت السلطات الجزائرية جهود و إجراءات من اجل الحد من آثار الأزمة ووضعت كخط دفاع أول صندوق ضبط الإيرادات كما أنه بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة على تقلبات كثيرة.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات ، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية و الهلع خلال المشاكل السياسية و الحروب والتغيرات المناخية والكوارث
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الإقتصادية في الجزائر في ظل إنعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الإقتصاد الوطني .
- يشكل الهبوط الكبير في أسعار النفط فرصة جيدة بالنسبة للإقتصاديات النفطية لتصحيح مسار النشاط الإقتصادي و إعادة هيكلة البنية الإقتصادية و المالية بإتجاه التنويع الإقتصادي على حساب الإنكشاف على مورد أحادي يتسم بالتقلب الحاد و النضوب المستقبلي ، لا سيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية و التي نجحت في تنويع الإقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط .

التوصيات و التوجيهات :

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي :

- يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول و لن يأتي ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، و ترشيد النفقات الدولة و ترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية و أكثر فعالية ومرونة لضمان نمو إقتصادي فعلي و حقيقي .

- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول للبلد المصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد و للتخلص منها ، يجب وضع سياسات إقتصادية كلية بعيدة المدى التي تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي و عائدات البترول .
- الإستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها .
- يجب على جميع الدول المصدرة التحرر من تبعية الإقتصادالريعي والتوجه إلى بدائل أخرى تجعلها أكثر حرية.

آفاق الدراسة :

تناولنا موضوع أزمة إنخفاض أسعار البترول و أثرها على الإقتصاد الجزائري بعد صدمة2014 و هذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد ، ونظرا لإتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أننضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لدراسات أو محاور بحوث لاحقة :

- تقلبات أسعار النفط و آثارها على الميزانية العامة للدولة .
- القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري .
- أثر تغيرات أسعار البترول على الإستقرار النقدي في الجزائر .
- محددات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية و الحد من تقلباتها .

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولا: المذكرات والأطروحات:

01- بن عيشوبة رفيقة ،**صناديق الثروة السيادية و تحديات العولمة –دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2016/2015

02- عبد المالك مباني :**الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف خليف عمر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2014،

03- عاشور كتوش: **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،تحت إشراف ثابت محمد ناصر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية : 2003 – 2004 .

04- مشدن وهيبة **أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003** رسالة الماجيستر فرع النقود والمالية جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2004-2005

05- قويدري قوشيح بوجمعة ،انعكاسات **تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** ،رسالة ماجيستر تخصص نقود ومالية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،السنة الجامعية2008 -2009

06- محرزي زينة ، **مساهمة إستقطاب الإستمارات المباشرة في إحتواء الأزمات النفطية في الجزائر خلال الفترة1985-2015** مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية ،جامعة مساعدية محمد شريف سوق أهراس 2016 ،

ثالثا :الدوريات والملتقيات:

01- فريد راهم ونبيل بوركاب، **انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية والاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، 2015.

02- خالد بن راشد الخاطر ،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ،بحوث الدورة الأول لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية،بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2014.

03- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ضمن المحور الثاني التداعيات المختلفة لأزمة قطاع الطاقة على الإقتصاد الجزائري ، كلية الشريعة و الاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015.

04- بلعاطل عياش،نوي سميحة ،آليات ترشيد النفقات من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر ، المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و غنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004،جامعة سطيف1، 2013

05- نور الدين شارف، نصر الدين بوعمامة، مداخلة بعنوان **ترقية القطاع السياحي كبديل لإستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في . الجزائر**، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 و 08 أفريل2008

رابعا المجلات والتقارير

أولا- المجلات

01- سليم مجلخ ، **دراسة تحليلية وقياسية باستخدام منهج تصحيح الخطأ لأثر تقلبات أسعار البترول على أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة جانفي 2013 سبتمبر2015**،مجلة دراسات ،جامعةالأغواط،عدد 44، 2016.

02- ناجي بن حسين ، **حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد** ، مجلة الإقتصاد والمجتمع ، العدد 5 ، جامعة منتوري قسنطينة ،2008 .

03- نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات الريعية_دراسة حالةالاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، .جوان2016 .

04- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية للتطرويرقطاع الصناعة في الجزائر**،مجلة العلوم الإنسانية، العدد4 ، الجزائر، ديسمبر2015 .

05- خالد بن راشد الخاطر،**تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، أغسطس 2015

ثانيا – التقارير

01-تقارير بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** ،2013،2017.

02-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** ، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015 .

03-**منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوبك)، التقرير الإحصائي السنوي،** 2016

04-**منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوبك)، التقرير الإحصائي السنوي،** 2015

05-وزراة الطاقة: **حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013**، المديرية العامة للإستراتيجية والاقتصاد والتنظيم، الجزائر، 2014.

المواقع الإلكترونية

01- Adrien. K, **Petite Histoire des Crises**, Publié sur : http ://www.dejonghe-finance.com/wp-content/uploads/2017/07/Les-chocs-p%C3%A9troliers.pdf (20/07/2017)

02- BP, **Statistical Review of World Energy**, Publié sur : http://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/statistical-review-2017/bp-statistical-review-of-world-energy-2017-full-report.pdf (06/05/2019)

03- Rabah AREZKI ET Olivier BLANCHARD, **Seven questions about the recent oil price slump**. Publié sur : http : //www .blogs.imf.org (20/07/2017)

باللغة الأجنبية

أولا – الكتب:

01-Hamid Mazri,: **les hydrocarbures dans l'économie algérienne**, SNED, Alger, 1975

02-Mohamed Hamid Temmar : **Stratégie de Développement Indépendant : Le Cas de l'Algérie: Un Bilan** , OPU , Alger 1983.

ثانيا- مقالات منشورة:

01-JohnBaffes, M.AyhanKose, FranziskaOhnsorge, andMarcStocker ،The

02-Great Plungein Oil Prices: Causes ,Consequences ,and Policy Responses،**Centre for Applied Macroeconomic Analysis**، Australian national university، CAMA Working Paper ،2015.

03-Alban Kitous, Bert Saveyn, Kimon Keramidas, Toon Vandyck,Luis Rey Los Santos, Krzysztof Wojtowicz، **Impact of low oil prices on oil exporting countries**،JRC science for policy report،european commission ، EUR 27909 EN ، 2016 .

04-Société générale, **Estimation de l'impact d'un ralentissement chinois sur l'économie mondiale**, Econote, N°32, Chine, 2016.